مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة

QUEEN ARWA UNIVERSITY JOURNAL

السياسات الأمريكية تجاه القدس

د.نبيل علي محسن الشرجبي

استاذ مساعد قسم الاقتصاد والعلوم السياسة ، جامعة الحديدة

2019

ISSN: 2226-5759 *ISSN Online: 2959-3050* *DOI:10.58963/qausrj.v1i22.141*

Website: qau.edu.ye

السياســات الأمريكية تجــاه القدس

د / نبيل علي محسن الشرجبي
استاذ مساعد قسم الاقتصاد والعلوم السياسة- جامعة الحديدة

الملخص :

تتناول هذه الدراسة السياسات الأمريكية تجاه مدينة القدس التي شكلت جوهر الصراع العربي-الأسرائيلي.

حيث تناولت هذه الدراسة البعدين الديني-اللاهوتي- والسياسي في كل القرارات التي اتخذتها الادارات الأمريكية المتعاقبة تجاه القدس سواء من قبل انشاء الدولة الأمريكية ذاتها وحتى آخر حكومة امريكة- ترامب. وقد توصلت الدراسة إلى أولوية وخطورة البعد الديني-اللاهوتي- في أغلب القرارت الأمريكية تجاه مدينة القدس والتي صيغت في خدمة السيطره التدريجية لإسرائيل على تلك المدينة، وكذا توصلت الدراسة إلى أن أثر التعصب اللاهوتي البروتستانني الأمريكي قد سبق وفاق التعصب الصهويني تجاه مدينة القدس.

الكلمات المفتاحية :

(اللاهوت –اليمين المسيحي –اليمين البروتستانتي –المسيحي اليهودي– اليهودي المسيحي)

Abstract:

The current study deals with the American policies towards the city of Jerusalem، which formed the core of the Arab-Israeli conflict. It focuses on the religious، theological and the political aspects of all the decisions taken by the successive American administrations towards Jerusalem، whether by the state itself or even the last government of the Dika-Trump. The study reaches to the conclusion that the priority and seriousness of the religious-theological dimension - in most of the American decisions towards the city of Jerusalem was formulated in the service of the progressive control of Israel on that city. The study also concludes that the impact of American Protestant theological fanaticism had already exceeded the Zionist fanaticism towards the city of Jerusalem.

المقدمة :

أثارت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية الكثير من الأسئلة لدى المحللين، ومراكز الأبحاث المختلفة، وطرحت العديد من التفسيرات لذلك التحيز الكلي الأمريكي لإسرائيل؛ فالبعض فسر الأمر بأنه يعود لمتانة العلاقة والمصالح الاستراتيجية، أو طبيعة تلك المصالح التي ربطت بين الطرفين، وهناك من قدم تفسيراً آخر، وربط الأمر بقوة تأثير اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، والذي أصبح له اليد الطولى في رسم كثير من السياسات الأمريكية في المنطقة العربية بما في ذلك مدينة القدس، وقد يكون الأمر فيه بعض أو جزء من الحقيقة، لكن يظل الأمر -من وجهة نظر الباحث- مرتبطاً بالعامل أو الدور أو الارتباط الديني – اللاهوتي – الذي كان وما زال وسوف يظل - له التأثير الأكبر في استمرار الانحياز الأمريكي تجاه إسرائيل، وتكشف لنا قضية مدينة القدس الكثير من الأمور الهامة في قواعد اتخاذ القرارات الأمريكية، بل إنها تكشف المدى الذي قد تذهب إليه الإدارات الأمريكية في تحيُّزها مع إسرائيل حتى من قبل قيام دولة إسرائيل ذاتها أو إنشاء اللوبي اليهودي، كما تكشف حجم وطبيعة التعصب الأمريكي في ذلك الاتجاه .

المشكلة البحثية :

تمثل قضية الارتباط الديني السياسي، وأثر كلٌّ منهما في الآخر إشكاليةً في حقل دراسة العلاقات الدولية وأيٌّ من العاملين له الغلبة في التأثير على الآخر، وانطلاقاً من تلك القضية، فيمكن صياغة المشكلة البحثية بالسؤال التالي:

إلى أيِّ مدى أثَّر كلٌّ من: العامل اللاهوتي، والعامل السياسي في سياسة الولايات المتحدة تجاه مدينة القدس؟

ويتفرع عن ذلك السؤال الأسئلة الفرعية التالية :

1) ما هي المبررات اللاهوتية والسياسية التي قدمتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة في سياستها تجاه مدينة القدس؟
2) هل تغيرت السياسات الأمريكية تجاه مدينة القدس بتغير شكل وهيكل النظام الدولي؟

فرضية البحث:

كلما كانت الإدارة الأمريكية الحاكمة يمينية كلما آمنت أكثر بالأفكار المسيحية اليهودية

هدف الدراسة :

دراسة الحالة اللاهوتية الأمريكية، وارتباطها بمؤسسات الدولة في الولايات المتحدة وتأثيرها في سياستها تجاه مدينة القدس.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في موضوعها الحيوي، وهو: بيان الدور السياسي للاهوت الديني الأمريكي، ودوره في إقرار السياسات الأمريكية تجاه مدينة القدس.

منهج الدراسة :

في أحيانٍ كثيرة تتطلب الأبحاث السياسية عموماً تكاملاً منهجياً من أجل الخروج بأفضل تحليل للحالة الدراسية، وانطلاقاً من ذلك فإن الباحث سوف يلجأ إلى استخدام :

1 - **المنهج التاريخي.**

2 - **منهج دراسة الحالة، وهو المنهج الذي يركز على تحليل الظاهرة المحددة، ويقدم رؤية أوسع وأكثر أهميةً لها، وهو واحد من أهم المناهج تناسباً لموضوع هذه الدراسة.**

المبحث الأول

اللاهوت الديني الأمريكي وقضية القدس

مقدمة :

مثلت السياسة الدينية واحدةً من أقوى الدوافع التي حكمت القرار الأمريكي تجاه قضية القدس، وهو الدافع الذي حكم سلوك صناع القرار بمؤسساته، وغالبية أفراد المجتمع الأمريكي.

وسوف نحاول في هذا المبحث التركيز على الدور الديني، والذي كان وما يزال له الأثر الأبرز في التأثير على السياسات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية عامة، والقدس خاصة، سواءٌ ما كان قبل قيام دولة الولايات المتحدة الأمريكية أو بعد قيامها .

أولاً : مرحلة ما قبل قيام الدولة الأمريكية :

وتعتبر الفترة الممتدة من 1391 – 1497م في إسبانيا فترة إيناعٍ لليهودية المسيحية، أو المسيحية اليهودية، وذلك من خلال تحول العديد من حاخامات اليهود ظاهرياً إلى المسيحية؛ هروباً من ما بات يُعرفُ وقتها بمحاكم التفتيش في جزيرة البيرا – إسبانيا – والتي أقيمت لمحاكمة اليهود، وهي المحاكم التي أمرت بإعدام الكثير من اليهود بسبب يهوديتهم، وسوء تصرفاتهم وسلوكهم؛ مما اضطر الكثير منهم للهروب من ذلك البطش إلى كثير من الدول الأوروبية والدولة العثمانية، وهو أمر سهّل لهم الانتشار، وغزو كل الدول الأوربية بأفكارهم الجديدة المسيحية اليهودية، وقد كان على رأس تلك الطوائف اليهودية طائفة «المارانوهم» الطائفة التي عملت على إدخال العديد من الأفكار والمعتقدات اليهودية على المسيحية، كما أنهم كانوا أولى الجماعات اليهودية التي هاجرت، واستوطنت الأراضي الجديدة – الولايات المتحدة- وقد كان لتلك الطائفة اليهودية الأثر الأخطر على الحياة الدينية والثقافية والاجتماعية في أوروبا والولايات المتحدة، كما عمل الكثير من أتباع تلك الطائفة اليهودية؛ كمستشارين لرجال اللاهوت وسلطات الكنيسة والدارسين ورجال الفكر وصناع القرار، وهو الأمر الذي جعل الأفكار الدينية اليهودية ضمن النقاش العام في أوروبا بين أنصار الإصلاح الديني وخاصة البروتستانتيتين ومناوئيهم .

ومن أبرز الأفكار التي عمل اليهود على إدخالها على المسيحية وأصبحت جزءاً أساسياً من العهد الجديد – الإنجيل - :

1. الألفية : ـ الألف العام السعيد – والتي سيبدأ منها التاريخ الإلهي بمجيئ المسيح مرة

أخرى .

2. ضرورة العمل من الجميع على إرجاع اليهود إلى أرض الميعاد – أورشليم – فلسطين.
3. عقيدة التثليث.
4. إعادة بناء المعبد - هيكل سليمان - على أنقاض المسجد الأقصى.
5. المساعدة على إقامة دولة إسرائيل وعاصمتها القدس حتى يحكم الإله العالم من تلك المدينة.
6. مباركة الرب لمن يبارك ويدعم اليهود .
7. اعتبار اليهود عنصراً مهماً جداً، وشركاء لا غنى عنهم في كل الأحداث العظمى التي ستنتهي مع مجي المسيح الذي هو أحد رموز الأنبياء اليهود [1].

ومما ساعد على انتشار تلك الأفكار اليهودية عملية الترجمة الواسعة للكتب الدينية - التوراة – الكتاب القديم ـــ والإنجيل – الكتاب الجديد – إلى كل اللغات الأوروبية القومية بعد أن كانت الكتب المقدسة تطبع وتدرس وتقرأ وتفسر باللغة اللاتينية التي احتكر تعلمها الباباوات والقساوسة، ثم يأتي الدور الذي قام به المستشارون اليهود في بناء تلك الأفكار، وخاصة لدى قادة الإصلاح الديني في أوروبا، وهي الأفكار التي ارتكزت عليه حركة التغير الديني في أوروبا.. على أنه كان للترجمة التي حدثت أيامها الدور الأبرز في حصول ذلك التحول للمسيحية المتهودة؛ فقد ركزت تلك الترجمات على أنه يحق للفرد وبعيداً عن وصايا الكهنوت أو البابا أو الكنيسة، أن يفسر الكتاب المقدس بنفسه ويضع المعنى الذي يعتقد به، كما أن أي تفسير أو معنى في الكتاب المقدس الجديد – الإنجيل- يخالف ما جاء بالكتاب المقدس القديم –التوراة- فهو محرف وهي مسيحية محرفة، وما يتطابق مع ما جاء بالعهد القديم – التوراة- هو المسيحية الحقيقية، وهذا أمر دفع وقتها إلى خروج كتب عهد جديد –إنجيل- وصلت إلى حوالي (13) كتاباً، وجُلُّها حاول أن يتناغم مع كل أو كثير من الأفكار اليهودية، ووصل الحال مع كثير من الجماعات الأوروبية المسيحية، وخاصة في إنجلترا أن تتبنى العهد القديم –التوراة- ككتاب مقدس لها عوضاً عن الإنجيل، وجعلت من اليهودية تاريخاً وعاداتٍ وقوانينَ وحضارةً جزءاً من الثقافة الإنجليزية، بل وصل الأمر بهم لحد أنهم أطلقوا على العهد القديم –التوراة – التوراة الوطنية لإنجلترا، وطالبوا بتحويلها لتصبح من قوانين إنجلترا، وبدؤوا في الاستعاضة بالعادات التوراتية اليهودية عن العادات والمبادئ المسيحية، واعتبروا أن

(1)) محمود النجيري،(2003) هو مجدون، مكتبة النافذة، القاهرة،ط1، ص 8-9 .

اللغة الوحيدة للاطلاع، وتلاوة الكتاب المقدس هي: اللغة العبرية[2].

ومما زاد من سرعة تحول المجتمعات الأوروبية عامة والإنجليزية خاصة هو قيام رجال الإصلاح الديني بتأليف العديد من الكتب منها على سبيل المثال كتاب المسيح ولد يهودياً والذي أشار فيه إلى صدق كل روايات اليهود التي أتت من العهد القديم وكذا التأكيد على أن إرادة الرب قد شاءت أن تنزل كل أسفار الكتاب المقدس عن طريق اليهود وحدهم، وهو ما يعني أن اليهود هم المختارون، وهم أبناء الله، وأن كتابهم العهد القديم هو المرجع الأعلى للاعتقاد البروتستانتي، ومصدر المسيحية النقي الثابت، وأنه ما مع الآخرين من غير اليهود إلا أن يقبلوا أن يكونوا ضيوفاً، أو يكونوا كالكلاب التي تأكل ما يتساقط من فتات مائدة أسيادهم اليهود [3] .

ومع منتصف العام 1600م نشطت الجماعات البروتستانتية المسيحية المتهودة ،وبدأت بالتحرك في اتجاهين:

الأول: المطالبة بثورة دينة أخرى لاستعجال عودة المسيح، الثانية عبر عودة جميع اليهود إلى فلسطين.

الثاني: كتابة المعاهدات بين الأفراد والجهات الرسمية التي تعلن وتؤيد عودة اليهود إلى فلسطين حتى يعجلوا بعودة المسيح الثانية [4].

وعندما لم تساعد الظروف لتحقيق تلك الخطوة؛ لأسبابٍ منها رفض السلطة العثمانية، عادات تلك الجماعات لتتنافس فيما بينها لمحاولة إقامة دولة قومية لليهود داخل دولة أوروبية أو في أمريكا مؤقتاً؛ لحين نضوج الظروف لقيام تلك الدولة في فلسطين، وجاءت أولى الدعوات في ذلك الاتجاه من زعيم طائفة (الميللة) إحدى فرق البروتستانتية المتهاودة موردخاي نوح، والذي كان أول قنصل أمريكي في تونس، وهو الذي طالب بإقامة دولة يهودية مؤقته في أمريكا من أجل تجميع يهود العالم، ثم يتم إعادتهم إلى فلسطين، وقد رفضت الفكرة من قبل جهاز (السنهدريم) وهو جهاز الحكم السري للعالم اليهودي - وهو الجهاز الذي أعاد تأسيسه نابليون بونابرت عام 1807[5] وذلك بغرض مساعدته في إقامة دولة يهودية أثناء حملته على العالم العربي.

---

(2) مأمون الحسين،(2003) البعد الديني وتجلياته العنصرية في العلاقات الأمريكية –الصهيونية ، دراسات باحث / مركز باحث للدراسة، بيروت، العدد 1 ، ط1،ص24.

(3) كلي فورد لونجي،(2003) الشعب المختار الأسطورة التي شكلت إنجلترا وأمريكا، ترجمة قاسم عبده قاسم، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة ، الجزء الأول، ط1، ، ص 39 – 40.

(4) يوسف الحسن،(2002) جذور الانحياز : دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، سلسلة محاضرات الإمارات 58، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو طبي ، ص 12.

(5) رضا هلال،(2001) المسيح اليهودي ونهاية العالم: المسيحية السياسية والأصولية في أمريكا، مكتبة للشروق، ص31 .

وكان سبب رفض ذلك الجهاز لذلك الطلب يتلخص في أن تلك الخطوة يجب أن تقوم بها صاحبة اليد الطولى في المنطقة ، وهي بريطانيا كما أن هدف نابليون الأساس من تلك الخطوة هو الحصول على الدعم المالي من اليهود لحملته تلك، وبالعودة إلى العام 1649 م، وهو العام الذي حدث فيه أول تغير حقيقي تجاه اليهود، وهو تحول فرض نفسه على باقي أغلب دول أوروبا، حيث سمحت إنجلترا بدخول اليهود أراضيها كاملة، بعد أن كانوا ممنوعين من الدخول، وذلك كمقدمة لإعادتهم إلى فلسطين، ثم أقدم الإنجليز عقب ذلك، بتشكل العديد من اللجان واتخاذ الكثير من السياسات، وإقرار القوانين التي تساعد على عودة اليهود إلى فلسطين، وشاركت الكثير من النخب الإنجليزية في تشكيل تلك اللجان، وإقرار القوانين المهدة لذلك الأمر، وتمخضت عن كل تلك السياسات إنشاء أول قنصلية بريطانية في القدس عام 1838م.

والتي كان أول مهامها تسهيل دخول اليهود إلى فلسطين بحجة الحج للأماكن المقدسة، ثم قدمت إدارة المستعمرات البريطانية توصية للحكومة البريطانية بأن تقوم بتبني سياسة في الشرق الأوسط تتضمن إيجاد أمة يهودية في فلسطين قبل قيام الدولة اليهودية، وأن تكون تحت الوصاية البريطانية أولاً، ثم توطينهم في فلسطين نهائياً كدولة مستقلة بعد ذلك وهو الأمر الذي تم اتخاذه وتنفيذه عبر صدر وعد بلفور عام 1917م، كنتيجة لكل تلك السياسات والتحركات البريطانية [6].

ولم تعرف القارة الأوروبية أي نوع من الاستقرار طوال ثلاثة قرون، ابتداءً من القرن الثالث عشر إلى القرن السادس عشر، وذلك بسبب الحروب الدينية التي شهدتها القارة الأوروبية، وهو أمر جلب الكثير من الموت والدمار والشقاء والهجرة للشعوب الأوروبية، وفي ظل فقدان السلام في أوروبا مع دخول أزمة البطالة الحادة نتيجة الثورة الصناعية، والتي أصابت المزارعين تحديداً في أوروبا عموماً وبريطانيا على وجه الخصوص، وذلك بسبب التحول من صناعة صوف الخراف إلى الصوف الصناعي، وهو ما دفع بالمئات من المزارعين البريطانيين إلى سوق البطالة، وهو أمر أجبرهم للتسول والجريمة، مع حصول اضطهاد ديني لهم بسبب معتقداتهم الجديدة المتهودة، وكذا فرض ضرائب عليهم، وساءت أحوالهم كثيراً، الأمر الذي دفعهم للتفكير بالهجرة للأرض الجديدة؛ لأسباب دينية واقتصادية معاً [7] على أن تلك النواة الأولى من المهاجرين البريطانيين كان يطلق

(6) جريس هالس، (2003)النبوءة والسياسة، ترجمة محمد السماك، دار الشرق، القاهرة، ص 101 107- .

(7) سمير مرقص ،(2003) الإمبراطورية الأمريكية ، ثلاثية الثروة ، الدين ، القوة ، من الحرب الأهلية إلى ما بعد سبتمبر ، مكتبة الشروق الدولية ، ص 37-40.

عليهم اسم البيورتالنتين – التطهريين- وهم من أشر وأكثر الجماعات البروتستانتية إيماناً واعتقاداً واعتناقاً للعهد القديم –التوراة- كما أنهم جعلوا من ذلك العهد القديم المرجع الأعلى لكل اعتقاداتهم بل وقاموا بتحويل ما تبقى من ثقافة مسيحية إلى ثقافة يهودية بمعنى أن تلك الجماعات المهاجرة عندما وصلت الأرض الجديدة الولايات المتحدة كانت محملة بدين وثقافة وأساطير الشعب اليهودي القائم على أنهم الشعب المختار وأنهم مهاجرون إلى أرض إسرائيل، وقيام مملكة إسرائيل الجديدة هناك، حيث أطلقوا على الأرض الجديدة اسم أورشليم الجديدة، أو كنعان الجديدة، وشبهوا أنفهسم وخروجهم من بريطانيا إلى الأرض الجديدة بالعبرانيين الذين فروا من ظلم فرعون في مصر، وهم فروا من ظلم الملك الإنجليزي جمس الأول، والذي شبهوه بفرعون الجديد، ثم شبهوا استباحتهم ومطاردتهم وقتلهم للهنود الحمر السكان الأصليين في أمريكا بمثل ما قام به العبرانيون في استباحتهم ومطاردتهم وقتلهم للكنعانيين سكان فلسطين القدماء، ثم استعاضوا بالعادات والصلوات وتلاوة كتبهم المقدسة باللغة العبرية وكان أول كتاب قاموا بطباعته في أمريكا هو كتاب مزامير داود، وقاموا بإنشاء أول جامعة هناك –هارفرد- وجعلوا من اللغة العبرية، أحد أهم الشروط للالتحاق بالجامعة ثم أجبروا الجميع على إطلاق أسماء يهودية على أبنائهم من وحي قصص التوراة والأنبياء اليهود بدلاً من الأسماء والقصص والأنبياء المسيحيين[8].

وانطلاقاً مما سبق، فإن الباحث يمكنه تحديد ملمحين يتصف بهما الشعب الأمريكي، نتيجة لتلك الهجرات السكانية الأولى، والتي غرست العديد من السمات اليهودية إلى يومنا هذا، وهما:

الأول: هو تدين الشعب الأمريكي بنسبة تصل إلى 95% مقابل 54% في ألمانيا و48% في فرنسا، وهذا ما يجعله من أكثر الشعوب تديناً، فنسبة 45% من الأمريكان يذهبون إلى الكنيسة أسبوعيا مقابل 18% من ألمانيا و14% من بريطانيا 10% في فرنسا، وهذا بفضل الإحياء الديني المسيحي اليهودي الأصولي في الولايات المتحدة، وما تستغله تماماً الجماعات البروتستانتية المتهودة لصالح إسرائيل[9].

الثاني: تحير وتعصب الأمريكيين شعبياً ورسمياً؛ لإسرائيل بشكل مطلق فالثقافة الأمريكية توصف بأنها ثقافة (يهومسيحية) تقوم على التقاليد الأخلاقية والدينية لليهودية والمسيحية، الأمر الذي تترجم في النهاية إلى معنى سياسي متمثل في توافق تام بين القيم الأمريكية

(8) يوسف الحسن، مرجع سبق ذكره ، ص30.

(9) رضا هلال،(1998) تفكك أمريكا، الإعلامية للنشر، القاهرة، ص79.

والإسرائيلية [10].

ثانياً : مرحلة ما بعد قيام الولايات المتحدة :

ومع بداية القرن الثامن عشر حصل تحول بفضل الجماعات البروتستانتية لغالبية المجتمع الأمريكي إلى معتقدين بالبعث اليهودي في فلسطين كما أصبح ذلك البعث جزءاً مهماً من اللاهوت البروتستانتي الأمريكي ، ومع أربعينيات القرن التاسع عشر شهدت الولايات المتحدة صحوةً دينيةً كبرى، تمثلت في انسلاخ مسيحية الصهيونية عن المسيحية اليهودية، وهو تيار ديني سياسي أُطلق عليه اصطلاحاً المسيحية الأصولية – اليمين المسيحي – وهو التيار الذي اختار العمل السياسي، والذي حول الاعتقاد بالبعث اليهودي في فلسطين إلى التزام بإقامة دولة إسرائيل في فلسطين، وهي بذلك تكون سابقة بسنوات الصهيونية اليهودية بقيادة هرتزل وهذا ما يفسر لنا سبب الدعم الأمريكي الرسمي لقيام دولة إسرائيل عام 1948 والانحياز الكامل لها حتى اليوم، وهو أيضاً انحياز سابق لقيام أو ظهور اللوبي اليهودي الرسمي في الولايات المتحدة [11].

وفي محاولة من الباحث سوف يتم استعراض أهم الأدوار والسياسات والخطوات التي اتخذها ذلك التيار فيما يخص السياسة الأمريكية تجاه القدس، حيث يمكن القول: إن ذلك التيار اليميني كان قد نجح في تعيين أول قنصل أمريكي ينتمي لهم في القدس، وأمريكا بذلك سعت لتحقيق هدفين من ذلك العمل، وهما :

الأول: المساعدة في تطبيق خطة الرب بإنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

الثاني: تشجيع وتقديم المساعدات لأي مهاجر يهودي يرغب الاستيطان في القدس، كما نشطت تلك الجماعات اليمينية بشكل مكثف ثقافياً وسياسياً، فعملت على تحويل العديد من رجال السياسة والمال الأمريكي إلى مبشرين لدعوتهم وتأليف الكتب التوراتية، والتي حاولت من خلالها نشر ما أدعوه ، بالمثالية الصهيونية في إطار الاعتقاد بالعصر الألفي السعيد الذي سيحكم فيه المسيح عند عودته الثانية، ولن يتحقق ذلك إلا بعد عودة اليهود إلى فلسطين وجعل القدس عاصمة لليهود، وأصبحت تلك الأفكار جزءاً أساسياً فكرياً ودينياً وتعليمياً وثقافياً وإعلاميا.

وبدءاً من العام 1878 حتى العام 1917م عملت تلك الجماعات اليمينية على توجيه الخطابات السياسية وممارسة مزيد من الضغط على الرؤساء الأمريكيين من أجل تدخلهم لإعادة

(10) سمير مرقص ، الإمبراطورية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص 37-40.

(11) شفيق مقامر،(1992) المسيحية والتوراة، بحث في الجذور الدينية للصراع في الشرق الأوسط، دار رياض نجيب الريس، لندن ، ص160.

اليهود إلى فلسطين باعتبار فلسطين هي الوطن القومي الوحيد لليهود، والغير قابل للتصرف، وكذا العمل على طرد القوة الغاشمة من فلسطين –الدولة العثمانية- واعتقاداً منهم أن الله سيبارك ويؤمن قوة وعظمة أمريكا، إذا أمنت وجود دولة إسرائيل وقد رفعت تلك الجماعات بذلك المعنى رسائل للرؤساء الأمريكيين تفي العام 1891م قامت تلك الجماعات اليمينية برفع رسالة للرئيس الأمريكي بنيامين هاريسون ممهورة بتوقيع أعضاء الكونجرس الأمريكي وأكثر من(413) من كبار رجال السياسة والقضاء ورؤساء كبريات الصحف الأمريكية بضرورة تكثيف ضغوطه على هرتزل والحركة الصهيونية باعتماد فلسطين فقط ، وليس مكان آخر دولةً لليهود، وذلك بسبب القبول المبدئي من هرتزل والحركة الصهيونية أن تكون دولة اليهود في أوغندا والأرجنتين وهو ما كان وقام الرئيس الأمريكي وقتها بما طلب منه وتم تغيير رأي هرتزل والحركة الصهيونية [12].

ونفس الأمر تكرر مع الرئيس الأمريكي وندرو ويلسون، والذي يعتبر واحداً من أكثر الرؤساء الأمريكيين صهيونيةً، والذي كان مؤمناً إيماناً مطلقاً ونهائياً بالأسطورة الصهيونية ، كما أنه كان الرئيس الأمريكي الوحيد الذي جمع حوله أكبر عدد من المستشارين والمعاونين والقضاة اليهود ذات التوجه الصهيوني، كما أنه كان من أتباع العهد القديم التوراة، بل أيضاً عمل على تشكيل حكومة يهودية صهيونية سرية جعل لها عملية التواصل مع الأمم الأخرى ومع شعبة، ولها حق اتخاذ كل القرارات المصيرية لإدارته خدمةً لهدف وحيد وهو قيام دولة إسرائيل [13].

كما أن تلك الجماعات اليمينية هي التي مارست ضغوطاً على الرئيس ويلسون للمضي قدماً في الاعتراف سريعاً بوعد بلفور الذي صدر عام 1917م، واتخاذ إجراء عملي يعطي لذلك الوعد التطبيق على أرض الواقع، وقد تجلت تلك الخطوة بقيام ذلك الرئيس بإعلان مبادئه الأربعة عشر، والتي كان من ضمنها حق الشعوب في تقرير مصيرها لمن لم يتقرر مصيرها بعد وكان الهدف الأساس من ذلك المبدأ هو أن لليهود حق بتقرير مصيرهم .

على أنه يجب التذكير في هذا المقام أيضاً أن كل الرؤساء الأمريكيين دون استثناء قد انخرطوا في صالح العمل لقيام دولة إسرائيل وخدمة مصالحها وأهدافها، وإنْ بوسائل مختلفة ولم يكن ضغط الجماعات اليمينية الأمريكية إلا من أجل التعجيل في اتخاذ القرارات المؤيدة لدولة إسرائيل فمثلاً على الرغم من حصول الاعتراف الأمريكي بوعد بلفور في فترة حكم الرئيس وندرو

(12) سمير مرقص،(2001) رسالة في الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية، مكتبة الشروق، القاهرة، ص107.

(13) هنري فورد،(2004) اليهودي العالمي: المملكة اليهودية، نظرة أمريكية التأثير اليهودي على الحياة الأمريكية، ترجمة ، عبدالعظيم الورداني، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ج2، ص 52-61.

ويلسون إلا أن كل الرؤساء الأمريكيين اللاحقين حرصوا على تأييد ومباركة ذلك الوعد انطلاقاً من عقيدة صهيونية وارن هارنج، كالفين كولدج ، هربت هوفر ، فرانكلين روزفلت، والذي لم يكتفِ بتأييد الوعد والاعتراف به، بل مارس ضغوطاً كبيرةً على الحكومة البريطانية لإلغاء ما سمي بالكتاب الأبيض الذي صدر عام 1939م، والذي قيد من خلاله الهجرة اليهودية إلى فلسطين وأقدم على تقديم كافة أشكال المساعدات لإيواء اليهود وتجهيرهم إلى فلسطين بغية تحويلهم إلى أغلبية هناك ووافق على تأسيس اللجنة الأمريكية الفلسطينية والتي ضمت فقط 267 من أعضاء الكونجرس من أجل مساعدة اليهود للهجرة إلى فلسطين كما أن سلفه ترومان كان يعتبر نفسه أحد تلاميذ التوراة، ويؤمن بالصفة الحرفية للكتاب المقدس العهد القديم حول قيام دولة إسرائيل وتحقيق كل النبوءات لبني إسرائيل وكان يفاخر في نفسه بأنه من ساعد على خلق دولة إسرائيل وذلك عبر فتح أبواب الهجرة اليهودية لفلسطين ورفع أي قيود عليها من أي طرف، وكذا الاعتراف الرسمي بدولة إسرائيل وبقرار التقسيم لعام 1947 الصادر عن الأمم المتحدة بل انه اعتبر نفسه قورش الثاني نسبةً لقرش الأول ملك فارسي – الذي عمل على تجميع اليهود وإنقاذهم وإعادتهم لأول مرة من منفاهم إلى القدس[14].

ومن المعلوم ومن خلال المعلومات التي وردت من وثائق السجلات التي تحتفظ بها مكتبة الكونجرس الأمريكي بأن ثلث اللذين وقعوا إعلان الاستقلال الأمريكي وكذا ثلث اللذين وقعوا على الدستور الأمريكي كانوا من الجماعات الدينية البروتستانتية –اليمين الديني- كما أن كل رؤساء الرعيل الأول والأمريكيين منهم كانوا من ذلك التيار، كما أن الكونجرس يحتوي على العديد من المقترحات لتصميم شعار للدولة الأمريكية الجديدة وقتها، وما زالت تحتفظ باقتراحين للأعضاء المؤسسيين للولايات المتحدة وهم بنيامين فرانكلين والرئيس الأمريكي الثالث توماس جيفرسون، وهما الاقتراحان اللذان أخذا من أساطير الكتاب المقدس العهد القديم – التوارة – فالأول: اقترح شعار للدولة من وحي قضية انشقاق البحر لبني إسرائيل عندما هربوا من فرعون، والثاني: اقترح قضية بني إسرائيل في البرية تقودهم سحابة في النهار، وعمود من النار في الليل عندما ذهب سيدنا موسى لمقابلة الله عز وجل وقد تم تبني الاقتراح الأول لبنيامين فرانكلين شعاراً للولايات المتحدة[15].

(14) ريجينا الشريف،(1985) الصهيونية غير اليهودية : جذورها في التاريخ الغربي، ترجمة احمد عبدالله عبدالعزيز، سلسلة عالم المعرفة96، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، الكويت ، ص 214 – 215.

(15) عادل المعلم،(2004) مقدمة في الأصولية المسيحية في أمريكا والرئيس الذي استدعاه الله ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة، ص 126.

كما أنه أصبح من المتعارف عليه أن يؤدي الرؤساء الأمريكيين قسم تولي المنصب على كتاب العهد القديم التوراة وليس الإنجيل.

وإذا كان للباحث من كلمة ختامية في نهاية تلك الجزئية السابقة عن دور تلك الجماعات الصهيونية المسيحية والتي باتت تعرف اليوم باليمين المحافظ البروتستانتي؛ فإنه يمكننا القول: إن تلك الجماعات قد نجحت في إيجاد الترابط والدافع المسيحي الصهيوني في الولايات المتحدة والمتمثل في عودة اليهود وإقامة الدولة اليهودية في فلسطين انتظاراً لمجي المسيح ، ومع توسع وانتشار تلك الدوافع دينياً شعبياً ورسمياً أصبحت جزءاً أساسياً من الثقافة الشعبية والعامة والنظام التعليمي والإعلامي الأمريكي، بل وجزءاً أساسياً من كل التحركات اليومية لمختلف شرائح ومؤسسات ونشاط المجتمع الأمريكي ، وكما أن تلك الدوافع قد وصلت لحد الاعتقاد بأن دعم الولايات المتحدة لإسرائيل ليس التزاماً سياسياً بل رسالة إلاهية مفادها أن مباركة الرب لأمريكا وقوتها ناتج من مباركة وتأييد وحماية ودعم أمريكا لإسرائيل أو بسببها.

وأصبح لذلك التيار السيطرة على مختلف المجالات العامة الأمريكية إعلامياً ، وسياسياً ، وإقتصادياً ، دينياً ، تشريعياً .

وكانت إحدى نتائج تلك الآلة الإعلامية والثقافية والسياسية هو اعتبار إسرائيل فوق الجميع وقبل الجميع، وهذا تحديداً يجعل الباحث يقدم فكرة أسبقية خدمة إسرائيل من خلال السياسات الأمريكية كانت أسبقية لاهوتية ثقافية قبل أن تكون سياسية أو استراتيجية [16] .

(16) رضاء هلال ،(2003) الحرب الأمريكية العالمية : قيامة المحافظين الجدد واليمين الديني، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع ، القاهرة ، ص -111 131.

المبحث الثاني
السياسات الأمريكية تجاه القدس أثناء الحرب الباردة

سوف يتناول الباحث في هذا المبحث سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدنية القدس وكذا المشاريع والقرارات والتحركات الأمريكية منذ صدور أول قرار من الأمم المتحدة حتى انتهاء الحرب الباردة والتي حاولت من خلالها أن تنتزع مدينة القدس من موقعها كقضية دولية تتولى إدارة حلها الأمم المتحدة إلى جعلها قضية ثنائية يتطلب حلها من قبل الطرفين العربي الإسرائيلي ، ثم إلى قضية يكون حلها عن طريق الطرفين الفلسطيني الإسرائيلي فقط، وبعيداً عن أي شرعية دولية للأمم المتحدة لتنصب نفسها الولايات المتحدة كراعٍ للسلام بين الطرفين رغم التحيز الواضح في كل القرارات والتحركات لصالح إسرائيل .

كما أسلفنا في المبحث السابق الحديث عن العلاقة الروحية اللاهوتية والثقافية الخاصة التي ربطت شعب ونخب الولايات المتحدة بموضوع الدولة اليهودية وإعادة التوطين اليهودي في فلسطين ومحورية مدينة القدس سواء في عودة المسيح الثانية، أو لحكم الإله لكل العالم من مدينة القدس وهي العلاقة أو الرابط أو الدافع التي سبقت بسنوات الاهتمام الرسمي الأمريكي بموضوع القدس وحتى قيام الدولة بحد ذاتها بل إن العلاقات الرسمية الأمريكية مع اليهود وكل قضاياهم أيضاً قد سبقت كل المناقشات الأمريكية الرسمية قبل قيام الدولة اليهودية وقبل قول عرض القضية الفلسطينية عامة والقدس خاصة على الأمم المتحدة عام 1947م، حيث كان بداية الاتصال الرسمي للولايات المتحدة بموضوع القدس عام 1947م، وذلك عندما طرح القرار الدولي 181/ 2 للتصويت عليه في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو القرار الذي نص على تدويل مدينة القدس ووضعها تحت نظام دولي خاص تباشره الأمم المتحدة عبر مجلس الوصاية والذي يقوم بمسؤولياته كسلطة إدارية عن الأمم المتحدة، فقد سعت إدارة الرئيس هاري ترومان إلى ممارسة كل أنواع الضغوطات على الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة من أجل عدم التصويت على القرار، وقد تمكنت الولايات المتحدة وقتها من إقناع عدد من الدول والتي كانت مؤيدة للقرار بالتراجع عن تأييد القرار، إلا أنها فشلت في الحصول على العدد المطلوب لإفشال القرار وهو ما جعل الولايات المتحدة في نهاية المطاف ، تصوت مع القرار وحصل القرار على الأغلبية بـ33 صوتاً مقابل

امتناع 13 صوتاً ([17]).

إلا أنه مع بداية التحول العسكري في الأرض لصالح إسرائيل بعد الهدنة الأولى عام 1948م بدأ الموقف الأمريكي أيضاً بالتحول في اتجاه تبني المواقف الإسرائيلية تجاه القدس، والتي تخالف قرار التقسيم وتدويل القدس كاملاً وليس للجزء الشرقي فقط، والذي ظل بيد الأردن حتى عام 1967م، وعندما احتلت إسرائيل الجزء الغربي من القدس عام 1948م قامت بنقل مكاتبها إلى الجزء الغربي من القدس وفرضت أمراً واقعاً جديداً يخالف القرار الدولي 181/2 ، وطالبت بأن يقتصر أمر التدويل على الجزء الشرقي فقط، والذي يقع داخل سور القدس ويشمل المقدسات الدينية ، حيث تقدمت الولايات المتحدة عام 1949م باقتراح للأمم المتحدة باسم لجنة التوفيق الدولية التي كانت قد تشكلت بموجب القرار 194 لعام 1948م، والذي نص على إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة، وتقرر وضع القدس في نظام دولي دائم وتقرير حق اللاجئين في العودة لديارهم بما يؤدي إلى تحقيق السلام([18]).

وهذه اللجنة تشكلت بضغوط أمريكية قوية من كلٍ من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا وتقدمت الولايات المتحدة بمقترح من خلال تلك اللجنة يقضي بإنشاء مجلس عربي – إسرائيلي مشترك لإدارة مدينة القدس على أن تقوم الأمم المتحدة بتعيين مفوض لإدارة الأماكن المقدسة، وبهذه الخطوة تم تسجيل أول تراجعٍ أمريكي على القرار الدولي 181/2 وقد رفضت الأمم المتحدة تلك المقترحات، ودعت الأمم المتحدة في قرار جديد لها يحمل الرقم 303/1949م والذي أكد فيه على ما جاء في القرار الدولي للتقسيم 181/2 القاضي بقيام كيان مستقل للقدس تحت الإشراف الدولي ، وقد رفضت الولايات المتحدة القرار 303، وأبدت الموافقة على البدء في نقل كل المؤسسات الإسرائيلية إلى القدس الغربية وذلك لمزيد من التأكيد على جعل قضية التدويل تقتصر فقط على القدس الشرقية([19]).

وتأكيدا على السياسة الجديدة للإدارة الأمريكية تجاه القدس والتي تخالف القرار الدولي 181/2 سعت الولايات المتحدة بفرض ضغوط في مجلس الأمن وخارجه للحصول على هدنةٍ حتى تمكن الولايات المتحدة إسرائيل من الحصول على السلاح من العديد من الدول، ومن ضمنها الولايات المتحدة نفسها من أجل تدعيم موقف إسرائيل على الأرض، وهو ما كان، فقد

(17) نجوى إبراهيم محمود،(1968) السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القدس ، 1947 – 1956 – رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص 126-127.

(18) ميخائيل سلمان ،(1994) الإدارات الأمريكية وإسرائيل ، منشورات وزارة الثقافة السورية ، دمشق ،ص63.

(19) فوزية صابر ،(2000) القدس وهيئة الأمم المتحدة ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، العدد 258، ص 41 42-.

تمكنت إسرائيل خلال تلك الهدنة من ضم العديد من المناطق العربية في القدس مثل منطقة أمم الرشراش والتي قام الإسرائيليون بتحويل اسمها إلى ميناء إيلات ، وكذا المنطقة المجردة من السلاح المتفق عليها مع الأردن - وعقب ذلك الأمر صدر إعلان الكنيست الإسرائيلي عام 1949 واعتبار القدس جزء لا يتجزأ من إسرائيل وعاصمة لها ، ولم تبدي الإدارة الأمريكية إلا مقاومة خطابية على ذلك التصرف الإسرائيلي، حيث دعت الأطراف العربية للاجتماع وأعلنت في ذلك الاجتماع أن سياسة الولايات المتحدة مازالت عند موقفها من تدويل القدس ولا تعترف بالقدس عاصمة إسرائيل، لكنها من جهة أخرى أقدمت على خطوات تناقض ما ادعته للأطراف العربية ، حيث أعطت موافقتها الضمنية على ما أقرته إسرائيل، وقامت بتعين قنصل خاص لها في القدس الجديدة يتبع وزارة الخارجية الأمريكية مباشرة، ولا يتبع السفير الأمريكي في تل أبيب وهو ما يعني عملياً الموافقة على الإجراءات الإسرائيلية الجديدة في القدس [20].

ثم بدأت الولايات المتحدة عقب ذلك بالتحرك الضاغط داخل الأمم المتحدة لقبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة على الرغم من انعدام الكثير من الشروط التي يطلبها القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة لقبول عضوية الدول[21].

ومع بدايات العقد الخامس من القرن العشرين رسخت الولايات المتحدة دورها وسياستها في المنطقة كبديل للقوى التقليدية في المنطقة بريطانيا وفرنسا، وتمثل بداية تدشين ذلك الدور بصدور البيان الثلاثي عام 1950م، والموقع عليه من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، ويعتبر مضمون ذلك البيان، هو الأخطر من وجهة نظر الباحث بل إن ملامحه ما زالت ترسم حتى هذه الفترة، ومضمون ذلك البيان هو تعهد تلك الدول بأن تكون هي مصدر توريد السلاح للمنطقة بالتوازي بين الدول العربية مجتمعة من جانب وإسرائيل من جانب أخر، وعدم استخدامه إلا للداخل وليس للاعتداء على الأطراف في المنطقة أو للدفاع عن المنطقة ككل، وكذا التصدي لأي محاولة لتغيير خطوط الهدنة المرسومة في اتفاقية رودس عام 1949م، وهو ما يعني ضمناً الاعتراف بضم إسرائيل للقدس على أن النقطة الأولى من ذلك البيان كانت تشير بشكل واضح إلى حماية ودعم الكيان الجديد في المنطقة وهي إسرائيل ، وخاصة أنه قد جرى خلال تلك الفترة رفع حظر السلاح الذي كانت تمارسه الولايات المتحدة على إسرائيل – وكذا التأكيد على هدف ذلك البيان هو محاولة إبعاد الاتحاد السوفيتي عن المنطقة أو قيامها بتسليح الأطراف العربية

(20) سالم يوسف الكسواني ، المركز القانوني لمدينة القدس، دار النهضة العربية ، ب . س ن القاهرة، 23.

(21) الموسوعة الفلسطينية،(1989) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ، المجلد الرابع ، ص 924 – 925.

وحصر مجال التسليح في تلك الدول الثلاث [22] ثم شرعت بتشكل لجنة ثلاثية أمريكية بريطانية إسرائيلية لتغير الكثير من الحقائق في القدس وفلسطين، وقد مرت الكثير من الأحداث والسياسات في المنطقة طوال عقد الخمسينيات إلى منتصف عقد الستينات الموافقة على كل خطوة أو تشريع يزيد أو يرسخ من قبضة إسرائيلي في القدس، وتمثل الحدث الأبرز في موضوع القدس في حرب حزيران 1967م ، واحتلال إسرائيل لأول عاصمة عربية – القدس- بشكل كامل، وإنهاء الإشراف الأردني على الشق الشرقي من القدس اعتبرت إسرائيل القدس الموحدة هي عاصمة الدولة الإسرائيلية، لجأت الولايات المتحدة إلى ممارسة سياسات متناقضة بالتصريحات تجاه القدس وذلك بقصد التهرب من أي التزام تجاه الفلسطينيين ، والدول العربية ، فعقب انتهاء العدوان الإسرائيلي على مصر واحتلال مساحات شاسعة من بعض دول الوطن العربي بما فيها القدس، وبعد الموافقة على قرار 242 وانتهاء مشاورات اللجنة الرباعية صرح وزير الخارجية الأمريكي في سبتمبر 1967م أن قضية القدس يجب أن لا يقررها طرف واحد ، ويجب التشاور بشأنه مع الأطراف المعنية مع الاعتراف بالحقائق الدينية للأديان الثلاثة في الأماكن المقدسة، وهذا التصريح الأمريكي جاء بعد اتخاذ إسرائيل إجراءات ضم القدس في 27 يونيو 1967، بعد موافقة الكنيست الإسرائيلي على ثلاثة قوانين أفضت مجملها لمد يد إسرائيل فيما يخص التشريعات والاختصاصات القضائية والإدارية الإسرائيلية لكل الأجزاء العربية في القدس أو أي أراضي أخرى كانت تحت الانتداب البريطاني وآلت بعد ذلك للجانب الأردني بعد هزيمة 1949. [23]

ثم توالت السياسات الأمريكية في نفس الاتجاه السابق، وهو التأييد لكل المطالب الإسرائيلية بشأن القدس حيث طالبت بعد موافقة الكنيسيت الإسرائيلي على القوانين السابقة أن يحل موضوع مدينة القدس بين الطرفين الإسرائيلي الأردني وذلك وفق آلية عدم العودة إلى الوضع السابق قبل النكسة ، ويتم العمل على التوصل إلى اتفاق حديد للقدس ، وعمل ترتيبات امنيه نهائية متعلقة بالمدينة الموحدة ، ويكون الاتفاق وفق آلية لا تشمل الوضعية الجغرافية بل السكانية فقط وذلك مثل أن تكون المدينة موحدة لا تتضرر أي جهة من عملية التنقل أفرادا وسلعا، وأن يتضمن ذلك الاتفاق الأردن وإسرائيل[24]، وعندما رفضت الأطراف العربية عامة والأردن خاصة قبول المقترحات وكذا الرفض في الدخول مع الجانب الإسرائيلي بالتفاوض منفردة

(22) محمد نصر مهنا ،(1979) مشكلة فلسطين أمام الرأي العالمي 1945 – 1967، دار المعارف ، القاهرة ، ص 178.

(23) كامل أبو جابر ، (1971) الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ، معهد البحوث والدراسات العربية ،الجامعة العربية ، القاهرة ، ص 32 – 34.

(24) هالة سعودي ،(2000) السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، في صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ص 243.

مع إسرائيل في تحديد موضوع القدس ، أعادت الولايات المتحدة التصريحات المتناقضة مرة أخرى وأعلنت أن ما أقدمت عليه إسرائيل تجاه القدس لا يعتبر تحديدا لمستقبل الأماكن المقدس أو وضع القدس كما أن الولايات المتحدة تعتبر تلك التصرفات الإسرائيلية كان لم تكن ولا يمكن لطرف واحد أن يحكم المركز الدولي للقدس[25] ، ولا تعدوا هذه التصريحات والبيانات الأمريكية تجاه موضوع القدس من وجهة نظر الباحث إلا محاولة أمريكية هدفها منع التحرك العربي ودول عدم الانحياز في الأمم المتحدة، والذي كان يهدف إلى إدانة أو إلغاء تلك الخطوات الإسرائيلية ، وهو ما يثبت ما ذهب إليه الباحث من أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن هدأت أجواء الحرب في المنطقة وحصول الموافقة على القرار 242 قامت بالامتناع عن التصويت على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وهي :

1 - القرار رقم 2235 والذي أكد على بطلان الإجراءات الإسرائيلية المتخذة تجاه المركز الدولي للقدس ودعوة إسرائيل إلى إلغاء كل الإجراءات السابقة والامتناع حالاً عن اتخاذ أي موقف يغير مركز القدس [26].

2 - القرار رقم 2254، الذي أكد أسفه لفشل إسرائيل في تنفيذ القرار ، 2235 ، وكرر الدعوة لإسرائيل بإلغاء كل الإجراءات السابقة والامتناع فوراً عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها تغيير وضع القدس[27].

وكانت الإدارة الأمريكية تضع تبرير دائماً لمعارضتها تلك القرار بشان القدس وهو أن تلك الإجراءات الإسرائيلية هي إدارية فقط، ولن تغير في مركز القدس ، وكذا أنها إجراءات مؤقتة وأن قرارات الجمعية العامة للام المتحدة لا تتفق تماماً مع أراء الإدارة الأمريكية وخاصة فيما يتعلق بالإلغاء الفوري لتلك الإجراءات، وهو ما يعني من جهة نظر الباحث ليس فقط توافقاً وتطابقاً في وجهتي النظر الأمريكية والإسرائيلية، بل ويعني أيضاً موافقة الولايات المتحدة على تلك الإجراءات الإسرائيلية، وإعطائها ضوءاً أخضر للاستمرار في اتخاذ إجراءات أخرى ، على أنه يجب أن يوضح الباحث أن كل السياسات الأمريكية السابق الحديث عنها بشأن موضوع القدس قد جاءت عقب موافقة مجلس الأمن الدولي على القرار 242 لعام 1967م وهو القرار الذي حاول وضع إطار سياسي لعملية التفاوض بشأن قضية الصراع العربي – الإسرائيلي وحدد وضعية مدينة

(25) عبدالحليم بدوي ،(1971) الوضع الدولي لمدينة القدس ، دراسات في القانون الدولي ، دار الفكر العربي القاهرة، ص56 .
(26) الجمعية العامة للأمم المتحدة ، قرار 2235.
(27) الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار 2254.

القدس حيث نص ذلك القرار في بعض فقراته على عدم جواز ضم الأراضي بالقوة والطلب من إسرائيل الانسحاب من الأرضي التي احتلت والعودة إلى حدود ما قبل حرب حزيران عام 1967م، وقد وافقت الولايات المتحدة على ذلك القرار، لكن إسرائيل بادرت برفض القرار وطالبت بأن يكون هناك تفاوض مباشر ومباحثات بين إسرائيل والعرب وخاصة الأردن للوصول إلى اعتراف وسلام عربي إسرائيلي لأن إسرائيل لن تستفيد أو لن تحصل على أي مقابل في حال انسحبت من الأراضي التي احتلتها بما فيها القدس وهي تقبل في مقابل ذلك حصول اعتراف عربي بدولة إسرائيل [28].

وعقب ذلك الموقف الإسرائيلي أقدمت الإدارة الأمريكية على تبني ذلك التفسير الإسرائيلي وهو موقف حاولت أن تفرضه على العرب وقد بينا ذلك الموقف الأمريكي سابقاً .

وعلى الرغم من وضع إسرائيل يدها على كامل مدينة القدس وممارسة تأثيرها المباشر وغير المباشر واستمرار التأثير غير المتحفظ لكل سياساتها من قبل الولايات المحتدة في القدس وغيرها، وهو ما كان ينفي حاجة إسرائيل لاتخاذ إجراءات ديمغرافية لتأكيد حقيقة ضم كامل القدس إلا أن التصرفات الإسرائيلية ذهبت أبعد من ذلك من خلال قيامها بإجراء تغيرات ديمغرافية لتغيير معالم الحدود التي كان القرار الدولي 181/2 قد أرساها بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، حيث أقدمت في يوليوا 1969 بهدم العديد من المباني والمساكن التي كان لها أهمية تاريخية ودينية، وكذا مصادرة مزيد من الأراضي في القدس وتطبيق القوانين الإسرائيلية على المدينة بل واصبح هناك حارات وقرى عنصرية خالصة لليهود بعد تهجير الفلسطينيين منها ومنعهم من دخولها [29]، فتقدمت حينها الأردن بشكوى ضد إسرائيل وطالبت بعرض الموضوع على مجلس الأمن الدولي ، والذي بدوره أصدر قراره رقم 267، في 3 يونيو 1969م والذي حاز على الإجماع باستثناء الولايات المتحدة التي امتنعت عن التصويت على الفقرة الخامسة من القرار والتي جاء فيها أن مجلس الأمن يعرب عن فشل إسرائيل في احترام قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي، وأكد على بطلان كافة الإجراءات التي اتخذت من قبل إسرائيل والتي هدفت إلى تغيير وضع مدينة القدس، وطالب القرار بإلغاء كافة الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل بذلك الأمر .

وفي تبرير امتناعها على التصويت للفقرة الخامسة من القرار الدولي 267 صرح مندوب أمريكا الدائم في الأمم المتحدة أن الفقرة الخامسة ليست واضحة مثل سابقاتها ، كما أن تأييد

(28) خليل السامري ،(1982) الخطة الصهيونية لتهويد القدس العربية ، شؤن عربية ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، تونس ، العددان 20/19 ، ص 49 – 51.

(29) نظمى الجعبة،(2002) تاريخ الاستيطان اليهودي في البلدة القديمة في القدس ، الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، العدد، 50، ص 105-106.

الولايات المتحدة لباقي فقرات القرار لا يلزم الولايات المتحدة باتخاذ موقف معين في المستقبل تجاه قضية القدس ، وهو ما يعني عملياً من وجهة نظر الباحث أن الولايات المتحدة تؤكد تأييدها للقرارات الإدارية والتشريعية التي اتخذتها إسرائيل تجاه مدينة القدس[30].

وقد تكرر نفس الأمر عندما أقدمت العصابات الصهيونية على إحراق المسجد الأقصى في أغسطس 1969م ، حيث امتنعت الولايات المتحدة على التصويت على قرار مجلس الأمن الدولي 271 والذي أدان إسرائيل لفشلها في منع إحراق المسجد ، وكذا فشلها في احترام القرارات السابقة بشأن القدس كما وأكد القرار 271 على قيامها بتنفيذ كل القرارات السابقة والامتناع عن القيام بأي عمل ينتهك القرارات السابقة ، وكذا إلغاء كل الإجراءات التي هدفت إلى تغيير وضع مدينة القدس ، وقد برر المندوب الأمريكي ذلك الامتناع بأن الولايات المتحدة قد أبدت أسفها خارج مجلس الأمن لموضوع حريق المسجد الأقصى ، كما أنه لم تصوت مع القرار لأنه ربط موضع الحريق بالصراع في الشرق الأوسط، وكذا تعرضه لمشكلة القدس التي كان المجلس قد بحثها وأصدر قرار بها في الشهر السابق لنفس العام 1969م [31].

ومع وصول مبعوث الأمم المتحدة جونا يارنج – لحد العجز في تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي 242 أو تحريك المواقف الرافضة ، وخاصة الجانب الإسرائيلي أعلن الرئيس المصري السابق جمال عبدالناصر حرب الاستنزاف عام 1969م ضد إسرائيل نظراً لعدم إجراء أي تقدم في موضوع الشرق الأوسط مع إسرائيل ، وعند هذا الحد قررت الدول الكبرى في مجلس الأمن – الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتي سابقاً ، بريطانيا ، فرنسا ، ولم تدعى الصين حيث دعت الدول الأربع إسرائيل إلى الانسحاب من أراضي– وليس من الأرضي – التي احتلت، والدخول في عملية تفاوض مباشر ، وعندما فشلت تلك الدول في فرض أمر ما على إسرائيل قام عبدالناصر بشن حرب استنزاف ضد إسرائيل في الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل عام 1967م، إلا أن مصر لم تحقق شيء مما أرادت، بل تحول الأمر عكس ذلك، وأصبح لإسرائيل اليد الطولى في تلك الحرب وخاصة بعد أن تمكنت إسرائيل من أن تطال بضرباتها الأهداف الاقتصادية والملاحة الدولية في مصر ، وعندها قررت الولايات المتحدة أن تتدخل بكل ثقلها وتعمل على وقف تلك الحرب، وتعلن عن مبادرة روجرز في 25 يونيو 1970 م ، وهي المبادرة التي حملت معها تحيزاً واضحاً وكاملاً مع إسرائيل، وخاصة في موضوع القدس ، حيث نصت المادة الثانية من تلك المبادرة على وقف إطلاق النار

(30) هالة سعودي ، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي ، مرجع سابق ذكره ، ص244.

(31) نفس المصدر ، ص245.

بين الطرفين المصري والإسرائيلي، وقيام إسرائيل بإصدار بيان تبرر فيه استعدادها للانسحاب من معظم الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967م باستثناء مرتفعات الجولات بسبب عدم اعتراف سوريا بالقرار الدولي 242، وكذا القدس الشرقية التي سوف يجرى بشأنها مفاوضات منفصلة بين الطرفين[32].

وعلى الرغم من ذلك التحيز الأمريكي مع إسرائيل في موضوع القدس فقد وافقت الأطراف العربية على مبادرة روجرز، إلا أن الطرف الأمريكي والأطراف الدولية الأخرى لم تنجح في جمع الطرفين على طاولة التفاوض[33].

ولم يسجل أي تواصل مباشر عربي – مصري - إسرائيلي – عقب حرب أكتوبر 1973م في إطار اتفاقية ، كامب ديفيد وهي الاتفاقية التي تكاد أن تكون غيبت الكثير من الحقوق الفلسطينية وخاصة في موضوع القدس على الرغم من أن الجانب الأمريكي عندما وجه دعوته للأطراف العربية بالحضور لمباحثات السلام تلك أكد على أن قضية القدس سوف تكون على رأس أولويات تلك المباحثات، وكعادتها رضخت الولايات المتحدة للابتزاز الإسرائيلي، حيث تم استثناء موضوع القدس من جدول أعمال المباحثات وقدمت الولايات المتحدة مسودتين وخلت المسودتين الأولى والثانية من موضوع القدس، وقدمت الولايات المتحدة تبريراً لذلك وهو أن موضوع القدس سوف يتم بحثه عند معالجة الوضع النهائي للقضية الفلسطينية، وكذا قضية الضفة الغربية وغزة ومع ذلك تقدمت الولايات المتحدة بورقتها لحل الصراع العربي الإسرائيلي في إطار اتفاقية كامب ديفيد دون الإشارة إلى أن مدينة القدس أساساً هي أراضي محتلة [34].

ويود الباحث أن يسجل ثلاث ملاحظات هامة حول اتفاقية كامب ديفيد، وهي:

الأولى: أنها أسست سابقة خطيرة في عدم تولي المنظمة الدولية الأمم المتحدة أي جهود بعد ذلك فيما يخص موضوع القدس، وأصبح الموضوع برمته خاضع للابتزازات الأمريكية - الإسرائيلية .

الثانية : أنها أسست لجملة من الحقائق أضرت بشكل كامل في وضع القضية الفلسطينية عامة والقدس خاصة ومن تلك الحقائق :

(32) إسماعيل صبري مقلد ،(1986) الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط ، الأبعاد الإقليمية والدولية ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ص 304 – 321.

(33) حسنا نافعة ،(1984) مصر والصراع العربي الإسرائيلي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص 57.

(34) وليم كوانت ،(1977) عشرات سنوات من القرارات السياسية الأمريكية تجاه النزع العربي الإسرائيلي 67 – 1976، الهيئة العامة للاستعلام ، القاهرة ، ص 123.

1 - التجاهل العمد لوضع مدينة القدس، وهو ما يمثل خرقاً واضحاً لكل القرارات الدولية والإقليمية .

2 - رفض حق تقرير للشعب الفلسطيني واستبداله بمسمى حق الحكم الذاتي وهو تنكر للحق الذي اعترفت به الجماعة الدولية.

3 - خرقها الواضح للقرار الدولي 42، تحديداً والذي مثل السند الأساس لعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة وخاصة القدس.

4 - مثلت الموافقة المصرية على عقد اجتماعات اللجان السياسية في القدس اعترافاً ضمنياً بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل [35].

ولذا ونتيجة مباشرة للنقطة السابقة 4 فقد باشرت إسرائيل بعملية بناء مستوطنات إسرائيلية داخل القدس الشرقية متجاوزة لكل القرارات والأعراف الدولية، وحتى التفاهمات حول القدس وهو أمر دفع بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبعض الأطراف العربية بالتوجه مجدداً لمجلس الأمن لدولي لمنع قيام إسرائيل ببناء مستوطنات في القدس الشرقية وأصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 465 والذي طالب فيه إسرائيل بتفكيك المستوطنات التي قامت ببنائها في القدس الشرقية[36].

ورغم أن القرار حصل على الموافقة بالإجماع بما فيها الولايات المتحدة، والتي تراجعت عن تلك الموافقة بشكل سريع عقب التصويت وهو الأمر الذي دفع بالأطراف العربية للاحتجاج على تلك الخطوة مما حدا بوزير الخارجية الأمريكية سايروس فانس عام 1980م إلى القيام بإرسال رسالة للأطراف العربية يحدد فيها الموقف النهائي من موضوع القدس والذي يقوم على أساس معارضة الولايات المتحدة لتقسيم مدينة القدس وهو ما يعني إصدار حكم سابق على وضع القدس يطابق الرؤية الإسرائيلية [37].

كما أنه كان قد أعلن حينها أن سبب التراجع عن التصويت مع ذلك القرار 465 هو القصور في الاتصالات والتواصل الذي حصل بين الإدارة الأمريكية ومندوبها الدائم في الأمم المتحدة .

الثالثة : رفض الولايات المتحدة ومعها إسرائيل أي مبادرات أخرى من أي طرف لا ترتقي

(35) جعفر عبدالسلام ،(1980) معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، دراسة تأصيلية وتحليلية على ضوء أحكام القانون الدولي ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة ، ص30.

(36) نبيل عبدالغفار ،(1982) السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي من حرب أكتوبر حتى اتفاقية كامب ديفيد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ص22.

(37) سامي حكيم ،(1981) القدس والتسوية ، دار النضال ، بيروت ، ص 99.

للحد أو المدى أو السقف الذي حددته اتفاقية كامب ديفيد لحل موضوع مدينة القدس أو تضاعف نجاحات ومكاسب إسرائيل في مدينة القدس ، ولذ فقد عمدت الولايات المتحدة في رفض إطار جنيف للسلام والذي حصل على إجماع عربي روسي أوروبي وهو الإطار الذي وضع وحدد الأسس الهامة للمساعدة في حل الصراع العربي الإسرائيلي، وكانت الحجة الأمريكية في رفض إطار جنيف للسلام أن التغيرات التي استجدت في المنطقة منذ التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد قد تجاوزت كل المنابر السابقة ولم يعد هناك مبرر للتمسك بها [38].

وبذلك المسار استطاعت الولايات المتحدة توحيد الباب الوحيد الذي كان يمكن أن يكون للسوفييت دور في حل الصراع العربي الإسرائيلي ، ولم يكن الاتحاد الأوروبي أكثر حظاً من السوفييت في استبعادهم تماماً من ممارسة أي دور في ذلك الصراع على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي كان أكثر نشاطاً وحيوية من السوفييت أو حتى من كثير من الأطراف العربية في إيجاد حل لذلك الصراع ويعود السبب الحقيقي لذلك التحرك الأوروبي إلى أن عملية الحظر النفطي الذي مارسته الدول العربية المنتجة للنفط على الدول الأوروبية التي دعمت إسرائيل في حرب 1973م جعلها الأطراف الأكثر تضرراً من تلك السياسات، حيث دخلت الدول الأوروبية في عمليات تقشف وإصلاحات اقتصادية وكانت أكثر اللحظات نشاطاً في ذلك الاتجاه عندما تقدمت دول الاتحاد الأوروبي أثناء اجتماعات اللجنة العربية – الأوروبية في تونس 1977 م أثناء التحضيرات لاتفاقية كامب ديفيد بيان شمل رؤيتهم للحل من أربع نقاط تضمنت :

1. عدم جواز احتلال الأراضي بالقوة .
2. الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني .
3. معارضة سياسة إسرائيل التوسعية في بناء المستوطنات .
4. معارضتها الكاملة لكل مبادرة من أي طرف يستهدف تغيير وضع مدينة القدس[39].

وعقب التوقيع على معاهدة كامب ديفيد رأت الجماعة الأوروبية وخاصة فرنسا أن تلك المعاهدة قد ألحقت الضرر الكبير بالجانب الفلسطيني، وأن تلك المعاهدة لا يمكن أن تؤسس لسلام حقيقي فقامت الجامعة الأوروبية – حسب التسمية السابقة لها – بقيادة فرنسا بتطوير مبادرة أخرى عام 1980م حاولت من خلالها سد الثغرات الخطيرة التي احتوتها معاهدة كامب ديفيد وهي

(38) نفس المرجع،ص99 .

(39) إسماعيل صبري مقلد ،(1983) الاستراتيجية الدولية في عالم متغير : قضايا ومشكلات ، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، ص 62 – 66.

التغيرات التي كان الباحث قد تحدث عنها ، ونصت تلك المبادرة على أن المستوطنات تشكل عقبة أمام السلام ورفض أي تغير سكاني أو جغرافي في الأراضي العربية المحتلة ، مع ضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في أي مباحثات سلام ، وللشعب الفلسطيني حق تقرير مصيره مع وضع حد نهائي للاحتلال الإسرائيلي للأراضي المستمر من عام 1967م ومعارضة أي تغير من أي طرف واحد على مدينة القدس [40].

وعند هذا الحد دخلت الولايات المتحدة بممارسة ضغوط كبيرة على الدول الأوروبية وطالبتها بالتوقف فوراً عن اقتراح المبادرات والتوقف عن مزايداتها حول دورها كوسيط في ذلك الصراع، ويجب على أوروبا في حال رغبتها القيام بأي دور أو إطلاق مبادرات أن يكون بالتنسيق مع الولايات المتحدة ، وهو أمر نجحت فيه الولايات المتحدة، وأصبحت أغلب المواقف الأوروبية وخاصة الفرنسية خصوصاً بعد تولي الاشتراكي انسو ميترات الأقرب إلى الموقف الأمريكي والإسرائيلي في عملية الصراع وخاصة في موضوع مدينة القدس [41].

وبعد الموافقة والدعم الأمريكي لاحتلال ثاني عاصمة عربية – بيروت – وبعد الدور المشبوه الذي قدمته إسرائيل لبعض الفصائل اللبنانية في مساعدتها للقضاء على التواجد الفلسطيني عامة والعسكري خاصة في لبنان مروراً بحروب المخيمات ومجزرة صبرا وشاتيلا عام 1982م، تم شن حرب إبادة عليهم أثناء الهجوم الإسرائيلي على بيروت عام 1982م تمخضت كل تلك السياسات إلى إفراغ المقاومة الفلسطينية وتقليص الوجود الفلسطيني إلى حد كبير في لبنان وتوزيعهم في أكثر من دولة عربية ، وتقدمت إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريجان أكثر الإدارات الأمريكية يمينية وتمثلا للسياسة اليمينية المسيحية بمبادرة عرفت باسم مبادرة ريجان للسلام حاولت من خلالها أن تحقق أكثر من أمر، الأول: قطع الطريق على العرب من الاتفاق على مباردة فهد للسلام، الثاني: التأكيد على إطار كامب ديفيد كحاكم أساس لأي تحرك في ذلك الاتجاه، بل الذهاب إلى ما هو أدنى مما اتفق عليه في مبادرة كامب ديفيد ، حيث طالبت تلك المبادرة بإقامة حكم ذاتي للفلسطينيين يلحق بالإدارة سواءٌ وافق الفلسطينيون على ذلك أم لا ، مع إبقاء القدس مدينة موحدة [42].

وظلت باقي سنوات عقد الثمانينيات خالية من أي مبادرات أو أفكار فيما يخص الصراع

(40) نفس المصدر، ص 202.

(41) اسماعيل صبري ، مرجع سبق ذكره ، ص 203 – 206 .

(42) سعد الدين إبراهيم ،(1982) مبادرة ريجان ، السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 67، ص 146 - 147.

العربي الإسرائيلي بما فيها القدس وظلت المبادرة العربية والتي عرفت بمبادرة الملك فهد هي الإطار الوحيد المطروح والسبب في ذلك دخول المنطقة العربية في مشاريع بعيدة عن موضوع الصراع العربي الإسرائيلي باستثناء الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م والهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي سابقاً إلى إسرائيل ، وقد خصص الجهد العالمي الأكبر وقتها لمواجهة الغزو السوفيتي لأفغانستان، ثم الثورة الإيرانية ثم الحرب العراقية الإيرانية، وبدايات الثورات البرتقالية في أوروبا الشرقية وبدايات مشاكل الاتحاد السوفيتي إلى أن وقع حدث الغزو العراقي للكويت عام 1990م والذي أعاد القضية الفلسطينية مرة أخرى للواجهة.

المبحث الثالث

السياسات الأمريكية تجاه القدس في ظل النظام العالمي الجديد

في هذا المبحث سوف يحاول الباحث التعرف على سياسة الولايات المتحدة تجاه القدس فيما عرف بالنظام العالمي الجديد، والذي أرست قواعده الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت بداياته مع حرب الخليج الثانية، والتي عرفت بالغزو العراقي للكويت، وكذا بداية تفكك الاتحاد السوفيتي وتراجعه عن كثيرمن أدواره العالمية الخارجية لصالح الداخل السوفيتي وكان أهم وأبرز معالم تلك الحقبة هي تشكل نظام عالمي أحادي ، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية في صياغة عملية السلام بين العرب وإسرائيل ولصالح إسرائيل وفي ظل غياب أي قوة من أي نوع كانت تدعم الأطراف العربية أو الفلسطينية أثناء عمليات السلام، وهو ما أثر بشكل سلبي على مختلف قضايا الصراع بين الطرفين لصالح إسرائيل.

وكانت هناك العديد من الإرهاصات العالمية والإقليمية التي كانت تنبيء بحدوث تحول في النظام العالمي، من نظام القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية إلى النظام المتعدد، وهي إرهاصات قللت الاهتمامات الإقليمية والدولية بموضوع الصراع العربي -الإسرائيلي ، حتى وإن كانت هناك بعض الأحداث التي أعادت الوهج للقضية الفلسطينية مثل الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 إلا أنها لم تكن كافية لأحداث تحول جوهري في طريقة الحل الذي كان قد نصبته الولايات المتحدة للأطراف العربية، ورغم ما قدمه العرب في مختلف القضايا التي كان

للولايات المتحدة مشاركة فاعلة فيها طوال عقد الثمانينيات حتى أواسط عقد التسعينيات، إلا أن الولايات المتحدة ممثلة بالكونجرس الأمريكي أقدمت ولأول مرة على التصويت بنقل السفارة الأمريكية للقدس ، وجعل القدس عاصمة موحدة لإسرائيل .

وهذه الخطوة من وجهة نظر الباحث كانت تهدف لحصول تغير جديد وخطير في السلوك الأمريكي تجاه القدس لصالح إسرائيل، وبصورة أكثر وقاحةً مما سبق ، كما أنها مثلت خطوة عبرت بها الولايات المتحدة وبصورة نهائية فوق كل الأحلام العربية والمطالب والأماني التي كانت تمني النفس قبل تلك الخطوة في حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه.

ثم إن الولايات المتحدة دفعت بقوة للمنطقة العربية لطمأنه العرب وفلسطينيين عقب أحداث مهمة وقعت في المنطقة تمثلت في زيادة الحشود العسكرية الأمريكية عامة والغربية لضرب العراق وإخراجه من الكويت ، وكذا وقوع الحادث الإرهابي الصهيوني والمتمثل في قيام أحد المتطرفين الصهاينة في 18 / 1 / 1990م بمجزرة ضد الفلسطينيين في القدس ، وقطع الطريق على العرب من أي إمكانية للالتفاف مع مبادرة صدام حسين – الرئيس العراقي الأسبق ـــ أثناء أزمه الخليج الثانية والتي طالب فيها بحل للقضية الفلسطينية مع حل لكل مشاكل العرب السياسية والاقتصادية وإعادة توزيع الثروات وهي المبادرة التي لاقت قبولاً لدى الشارع العربي [43]، وخاصةً أن تلك المبادرة قد اقتربت كثيراً من المبادرة الفرنسية التي أتت عقب مبادرة صدام حسين والتي طالبت بإجراء انسحابات فورية من الأراضي الفلسطينية من قبل إسرائيل وانسحابات عراقية من الكويت[44].

وهذا الأمر هو الذي دفع بالولايات المتحدة للتحرك الواسع في المنطقة وتقديم ضمانات للعرب والفلسطينيين، وخاصة أنه قد حصل تعاطف عربي شعبي كبيرة مع المبادرتين العراقية والفرنسية ، وتركزت تلك التنظيمات الأمريكية وقتها من أن الولايات المتحدة سوف تعمل على إيجاد حل مناسب للقضية الفلسطينية ، وانها منفتحة على كل الحلول ، وأنها ستقدم كل الضمانات التي تؤدي إلى الزام إسرائيل بحل عادل، ولم يدرك العرب من أن هدف تلك التحركات الأمريكية كان محاولة امتصاص الغضب والتحركات العربية ، وكذا عدم السماح - للمنظمة الدولية الأمم

(43) احمد صدقي الدجاني ،(1991) قضية فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي بعد حرب الخليج، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 148 ، ص 74 – 76 .

(44) قيس خزعلي جواد الفذاوي ،(1991) الدور الفرنسي في حرب الخليج ، مستقبل العالم الإسلامي ، مركز دراسات العالم الإسلامي ، مالطا ، العدد 3، ص 108 – 111.

المتحدة- أن تتخذ أي توجهات تعارض مصالح في المنطقة العربية[45].

على أنه في هذه المدة تم التراجع الأكبر ليس في الوعود بل في الأدوات والميكنزمات والآليات الأمريكية التي كانت تحكم حل الصراع العربي الإسرائيلي عموماً وتجاه قضية القدس خصوصاً فبعد انتهاء حرب الخليج الثانية ، والتي كان أحد أخطر إفرازاتها غياب أي قوة أو قدرة أو فاعلية عربية تجاه إسرائيل جراء توحد القوة العراقية وزيادة حبل كفة إسرائيل سياسياً وعسكرياً مع كل الأنظمة العربية وهو ما يعني غياب أي نوع من التغطية أو الحماية للقضية الفلسطينية، وهو الوقت الفارق للحظة الفارحة التي استغلها افضل استغلال كلاً من الولايات المتحدة وإسرائيل، فتحركت الولايات المتحدة بشكل جديد في اتجاه عقد محادثات سلام جديدة عام 1991م ، وكانت إسرائيل هي الكاسب الأوحد في ذلك الاتجاه ، حيث رسمت الولايات المتحدة لنفسها دوراً جديداً كوسيط للسلام ، يخالف التنظيمات التي كانت الإدارة الأمريكية قد قطعتها للأطراف العربية التي كان ترغب في أن يكون الحضور الأمريكي حضوراً كاملاً لتلعب دوراً نشيطاً وضاغطاً في مطالبة إسرائيل الالتزام بقراري مجلس الأمن الدولي ، 242 ، 338، ومبدأ الأرض مقابل الإسلام ، واعتبار القدس وبقية الأراضي العربية المحتلة من عام 1967م ، أراضٍ محتلة مع تقديم الضمانات اللازمة للتوصل إلى سلام شامل [46]، فالدور الجديد الذي رسمته الولايات المتحدة يتكيف مع الأهداف الإسرائيلية والمتمثل في أن يكون تدخلها قاصراً على تسهيل عقد المفاوضات وعمل إجراءات وترتيبات إجرائية لدعم التفوق الإسرائيلي في هذا الظرف، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية على إسرائيل وإنشاء سوق شرق أوسطي ، وترك القضايا الأساسية وخاصة قضية القدس واللاجئين للمستقبل البعيد ، مع التدخل لتأكيد ومباركة ما قد تنجح الأطراف في تحقيقه [47].

هذه الإدراكات الأمريكية الجديدة في عملية السلام العربي الإسرائيلي من وجهة نظر الباحث أتت في ظل التأكد الأمريكي من أن عدم حل الصراع أو الوصول إلى نتائج لم يعد يحمل معه تهديداً للنظام والترتيبات التي تقوم بها الولايات المتحدة سواءٌ على المستوى الإقليمي أو الدولي، وكذا إدراك الولايات المتحدة أن الأطراف العربية مجتمعة لم يعد لديها أي خيار آخر إلا

(45) محمد السيد سعيد ،(1992) مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج ، عالم المعرفة 158، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، الكويت ، ص 250.

(46) هالة سعودي ،(1995) الوطن العربي والولايات المتحدة الفرص والقيود ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 257 – 258.

(47) ودودة بدران ،(1996) الإدارة الجديدة ومفاوضات السلام العربية الإسرائيلية في جمال عبدالجواد (محرر) الوطن العربي والولايات المتحدة ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ،الحامعة العربية، 155 ، 157.

خيار الانخراط في السلام مع إسرائيل؛ لأن العرب من وجهة نظر الولايات المتحدة لم تعد قادرة على تحدي إسرائيل أو ممارسة ضغط عليها أو حتى تغيير الواقع الذي يشير إلى تفوق إسرائيل الواضح .

وقد ظهر كل ما سبق طرحه عقب انتهاء حرب الخليج الثانية عام 1991م فقد بادرت الإدارة الأمريكية بالتحرك السريع في تنشيط عملية السلام؛ لأن الظرف وقتها يخدم المصلحة الإسرائيلية، حيث قامت بإرسال رسالة طمأنة، وهي في نفس الوقت رؤيتها لحل الصراع العربي الإسرائيلي ، وقد احتوت تلك الرسائل الأفكار التالية : ضرورة أن يتضمن الحل نقل السلطة من الإسرائيليين للفلسطينيين وتحقيق سيطرة سريعة على القرارات السياسية والاقتصادية ، وأن الإدارة الأمريكية تعتقد أنه لا ينبغي لأي طرف من الأطراف أن يقوم بأي حال من الأحوال بتحديد مسبقٍ للقضايا التي يجب أن تحل بالمفاوضات ، كما تعارض الإدارة الأمريكية أي نشاط استيطاني في الأراضي المحتلة لعام 1967م؛ لأنها تشكل عقبة أمام تحقيق السلام ، كما أنها ترى ضرورة بقاء القدس موحدة وأن وضعها النهائي يحدد من خلال المفاوضات لذا فهي لا تعترف بضم القدس الشرقية، أو توسع حدودها البلدية ، وكذا تشجع الأطراف على تفادي أي جراء من جانب واحد تعمل على زيادة حدة التوتر المحلي أو تعقيد المفاوضات أو تستبق نتائج المفاوضات النهائية ، كما أن الإدارة الأمريكية تساند الفلسطينيين في طرح أي قضية بما فيها قضية القدس على مائدة المفاوضات [48].

على أن الباحث يود التنويه إلى أن صيغة تلك الرسائل كان فيها الكثير من التدليس، حتى قبلت به الأطراف العربية، وخاصة الفقرة التي تقول إن الإدارة الأمريكية تساند الفلسطينيين في طرح قضية القدس على المفاوضات، ولم تعترف لهم بحقوقهم الدولية والقانونية في القدس التي أكدتها كل القرارات الدولية سابقاً.

وبموجب رسائل التطمينات تلك ذهبت الأطراف العربية مع الفلسطينيين إلى مؤتمر مدريد للسلام من 10/30 - 1991/11م، والذي أسفر عنه تشكل مسارين للمفاوضات ، مسارٌ ثنائيٌ بين إسرائيل وكل دولة عربية على حدة ، ومسار آخر متعدد بين إسرائيل وكل الأطراف العربية التي حضرت مؤتمر مدريد ، على أن يتم إقرار صيغة الإطار الثنائي بشكل خطير جداً ، حيث تم من خلال عملية التباحث بين الأطراف تحييد البعد القانوني الدولي أثناء التفاوض على

(48) مصطفى علوي (محرر) (1994) المفاوضات العربية الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ص 613 – 616.

إسرائيل وذلك فيما يتعلق بقرارات الأمم المتحدة المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني [49].

كما هو معروف فقد تمخض عن ذلك المسار الثنائي اتفاقيتي أسلو عام 1993م بين الإسرائيليين والفلسطينيين ، واتفاقية وادي عربة بين الإسرائيليين والأردن ، ويكتفي الباحث بتسجيل ملاحظة سريعة على اتفاقية أسلو والتي تم بموجبها حصول الفلسطينيين فقط على 11% من الأراضي التي نادت بها القرارات الدولية مع العلم بأن إسرائيل أيضا لم تلتزم إلا بإعطاء الفلسطينيين 9% ، فمن المعروف أنه خلال الأشهر الأولى من المباحثات السرية لاتفاق أسلو كان قد جرى تغيير في الإدارة الأمريكية تمثل بفوز بيل كلينون بمنصب الرئاسة، وهي واحدة من أكثر الإدارات صهيونيةً ودعماً للتفوق والمطالب الإسرائيلية ، حيث كانت تلك الإدارة ترعى في نفس الوقت مساراً ثنائياً آخر غير ذي أهمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين وكانت تمارس شتى الضغوطات على الفلسطينيين في ذلك المسار الذي عقد في واشنطن وانتهى مع انكشاف المسار الثنائي السري لأسلو[50].ومن المعلوم أن اتفاق أسلو قد خرج بالعديد من النقاط المخيبة للآمال ليس لأنه لم يستند على أي مرجعية قانونية دولية بل تلك لأنه أيضاً حتى لم يلتزم برسائل التطمينات التي على أساسها قامت تلك المباحثات، وكذا أضاف تعقيدات جديدة على الوضع الفلسطيني حيث نص ذلك الاتفاق على إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين لمدة خمس سنوات في الضفة والقطاع فقط ، وتم تأجيل بحث القضايا الأكثر تعقيداً في الصراع لوقت لاحق مثل قضية القدس والمعابد ، شكل الكيان الفلسطيني النهائي ، المستوطنات ، التحكم على الأرض وهي النقطة الأخطر والتي كانت تعني استبعاد كل ما يتعلق بالسيادة الإقليمية الفلسطينية على الأرض ، وهو ما يعني أن الحكم الذاتي الفلسطيني قاصر على السكان، ولا علاقة له بالأرض وخاصة المستوطنات والمواقع العسكرية الإسرائيلية والمياه وممارسة السيادة على القدس[51].

كما يؤخذ على اتفاق اسلو أنه تم الاعتراف بإسرائيل باعتبارها دولة ليس لها حدود نهائية إلا مع مصر ، كما أن مضمون الاعتراف بالشعب الفلسطيني كان محدود ، وقد ينصرف إلى الشعب الفلسطيني الداخلي ، وعدم وجود أي قيود على الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي

(49) جواد احمد (محرر) (1998) المدخل إلى القضية الفلسطينية ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ، ص 487.

(50) وحيد عبدالمجيد ،(1992) مفاوضات السلام ومشكلات الأداء التفاوضي العربي ، السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 108 ، ص 186 – 187 .

(51) عبدالمنعم المشاط ،(1993) الولايات المتحدة الأمريكية في مجال السياسة الخارجية ، في الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط ، مركز البحوث والدراسات السياسية ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ص 8.

الفلسطينية المحتملة ، ووجود فيتو على عودة أي فلسطين من قبل إسرائيل[52].

وبعد انتهاء مراسم التوقيع على اتفاقية أسلو والذي استضافته إدارة كلينتون - وهي الإدارة التي كانت أكثر انغماساً في عقد جولات سلام بين الأطراف العربية والإسرائيلية -باشرت إسرائيل سياسات ضم أراضي جديدة من مدينة القدس مخالفة للاتفاق الجديد أوسلو وهو ما كان له رد فعل فلسطينية عبر رفع الموضوع لمجلس الأمن الدولي فمارست إدارة كلينتون ضغوط لمنع صدور قرار من مجلس الأمن بذلك الخصوص ، بل أقدمت تلك الإدارة على التصديق في عام 1995م على قرار الكونجرس الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس بحلول عام 1999م والاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، ثم انبعث ذلك القرار، وفي نوع من التحدي للإدارات العربية والفلسطينية التوقيع على اتفاق استراتيجي وتعاون عسكري مع إسرائيل في أبريل 1996م ، وقد تضمن الجزء المعلن من ذلك الاتفاق التعاون في مجال صناعة الصواريخ الاستراتيجية المتطورة، وتقديم معلومات استخباراتية وأجهزة استطلاع وتزويد إسرائيل بأحدث الصواريخ الأمريكية إلى جانب أجهزة السوبر كمبيوتر والتعاون في مجال الفضاء [53]، وهو ما يعني في التحليل الأخير جعل إسرائيل تتحدى جميع الأطراف في فرض أي شروط عليها بل وتقوم هي بكل أنواع الممارسات اللاشرعية واللاقانونية تجاه عملية السلام.

وعند هذا الحد حاولت إدارة كلينون تجميد أي مسار آخر رسمي لحل قضية القدس، وكذا عدم الاستجابة لأي مطالب عربية أو فلسطينية لإعادة الحوار بشأن القدس استجابة لطلب إسرائيل حتى أفرزت الانتخابات الإسرائيلية قيادة جديدة - يهود باراك - وهو ما حاولت أن تستغله الإدارة الأمريكية في دفع جهود السلام من جديد فقامت الإدارة الأمريكية بجمع القيادة الفلسطينية والإسرائيلية في كامب ديفيد 2 من الفترة من 15-25 يوليو 2000 ،وقد وقفت الإدارة الأمريكية خلال تلك الاجتماعات مع المطالب الإسرائيلية وخاصة في موضوع مدينة القدس، حيث حاولت الإدارة الأمريكية فرض الشروط الإسرائيلية في موضوع مدينة القدس والتي تلخصت في إعطاء الفلسطينيين حكم ذاتي في بعض أحياء القدس ، مع إضافة مستوطنات من الضفة للقدس التي سوف تشرف عليها السلطات الفلسطينية على أن تكون سلطات السلطة الفلسطينية محدودة أولاً ثم تتوسع لاحقاً ، مع قبول إسرائيل إعطاء الفلسطينيين ممر أمناً فقط إلى الأماكن المقدسة

(52) احمد الرشيدي (محرر) (1997) القضية الفلسطينية وإمامة المستقبل ، أعمال المؤتمر السنوي الحادي عشر للبحوث السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، 16-20.

(53) عماد جاد ،(1996) آثار التحالف الأمريكي – الإسرائيلي على عملية التسوية ، السياسية الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 125، ص 74 – 75.

في مدينة القدس [54].

وعلى الرغم ظاهريه التنازل في موضوع مدينة القدس ، إلا أنه من الناحية الفعلية لا يقل خطورة عن كافة الممارسات الإسرائيلية السابقة تجاه القدس إن لم يكن أخطرها ، حيث يعطي ذلك المقترح حق زحزحة الجانب الفلسطيني عن البقعة الحقيقية لأراضي مدينة القدس ، وكذا تحويطه ببقع استيطانية تصبح في المستقبل عقبة أمام حصول الفلسطينيين على أي حقوق في مدينة القدس ، ما أن الممر الذي سيحدد للفلسطينيين للوصول إلى الأماكن المقدسة يعني أن الفلسطينيين لن يتمكنوا من الوصول إلا إلى مكان معين وليس وكل القدس ، وتظل إسرائيل هي المتحكمة في حركة أو منعها في ذلك الممر .

كما أشار الباحث سابقاً إلى أن إدارة كلينتون هي من أكثر الإدارات الأمريكية انغماساً في عملية الصراع العربي الإسرائيلي ، إلا أنها في نفس الوقت من أكثر الإدارات تحيزاً حول مع الطروحات الإسرائيلية في مدينة القدس وذلك من خلال تبني إدارة كلينتون لكامل فحوى النقاط الست التي كان وزير الخارجية السابق حميس ببكر في عهد الريس جورج بوش الأب قد طرحها على العرب، والقاضية بأن يتم بحث موضوع القدس في حال تم إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل على أن يتم التفاوض على موضوع مدينة القدس على الجانب الديني فقط، بحيث تترك المفاوضات لعناصر دينية عربية من بينها سعوديين حول إدارة المسجد الأقصى ومسجد عمر في مدينة القدس، وهو ما يعني تحويل موضوع مدينة القدس إلى قضية إشراف على أماكن عبادة ، على أن يكون ثمن ذلك أيضا هو إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل [55].

وقد سعت إدارة الرئيس كلينتون لخفض سقف التفاوض حول مدينة القدس فيما تبقت من فترة حكمها، حيث لم تعترض تلك الإدارة على كل الإجراءات التي أقدمت عليها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ، أو منع النشاط الاستيطاني الكثيف في القدس أو حفر الخنادق – جبل أبو غنيم أو تحت المسجد الأقصى - وهدم البيوت العربية داخل مدنية القدس ، والإعلان المتكرر أن مدينة القدس هي العاصمة الأبدية الموحدة لإسرائيل والتأكيد على اختصار التفاوض للوضع النهائي على حق المرور للمسجد للصلاة وعلى أرضية صغيرة تطل على المسجد الأقصى مع حظر كلي لأي نشاط فلسطيني في مدينة القدس [56].

(54) عبد العاطي محمد ،(2002) أمريكا والأمم المتحدة ، في الإمبراطورية الأمريكية صفحات من الماضي والحاضر ، ج 3 مكتبة الشرق ، القاهرة ، ص100.

(55) احمد الرشيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 235 – 237.

(56) احمد كامل شعث ،(1996) القدس الجريح ، محور الصراع الأبدي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ص 280-281.

مرة أخرى حصل تغيرات في المنطقة لصالح إسرائيل وتمثلت تلك المتغيرات في خروج العراق من أي معادلة عربية لحماية الأمن القومي العربي ، ووفاة القيادة الفلسطينية – ياسر عرفات – وخضوع المنطقة العربية لما سمي مواجهة أو محاربة الإرهاب ، وهذا الأمر حمل معه تغيراً جذرياً في مطالب رعاة السلام ، فقد كان الشعار الأساس منذ انطلاقة عملية السلام هو الأرض مقابل السلام متزحزحاً إلى السلام مقابل السلاماً ثم أصبح بعد ذلك الأمن مقابل السلام ، على أن ذلك الشعار أفرزته قيادات إسرائيلية أكثر تطرفاً جاءت نتيجة انتخابات وضعت نصب أعينها هدفاً أساسياً، وهو تصفية القضية الفلسطينية فلجأت إلى تغيير تكتيكاتها من مباحثات السلام إلى مباحثات الاستسلام ، كما قامت إسرائيل بشن العديد من العمليات العسكرية العنيفة على القيادات والأراضي الفلسطينية، فلو استعرضنا بشكل سريع أغلب العمليات والأحداث التي تمت من العام 1997م حتى العام 2001م اتفاق الجليل، اتفاق واي ريفر 1998، قمة شرم الشيخ وواي ريفر2 1999م ، تقرير ميتشل 2001، لجنة تنت وما نتج عنها من صدور وثيقة تنت ، ثم بعثة السلام الأمريكي لانتوني زيني 2001 – كانت كلها تهدف إلى محاولة إيقاف العنف الإسرائيلي ومنع إبعاد الفلسطينيين وفك الحصار على القيادة الفلسطينية ، المدهش في الأمر أن كل ما تمخضت عنه تلك التحركات أنها حملت ما ادعوه العنف أو الإرهاب الفلسطيني حسب التوصيف الإسرائيلي الأمريكي مسؤولية ما يحصل لهم وربطوا أي تقدم في السلام بتحسين شروط مكافحة ذلك العنف، وربما ذلك الأمر قد شجع الإسرائيليين أكثر على التمادي في شن عمليات عسكرية كبرى وشاملة على الأراضي الفلسطينية كان أخطرها العملية العسكرية التي قام بها الجيش الإسرائيلي لإعادة احتلال بعض الأراضي التي كانت قد حررت من إسرائيل بموجب اتفاق أسلو والقيام بحصار القيادة الفلسطينية والذي استمر لشهور، وذلك بعد زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون للقدس وخروج الفلسطينيين منددين بتلك الزيارة وما نتج عنها، وهو ربما أمر دعا إلى تحريك عمليات السلام مرة أخرى والتي كانت قد توقفت منذ بداية الألفية، وعلى ضوء ذلك تم تشكيل ما سُمي باللجنة الرباعية عام 2002م برئاسة رئيس الوزارة البريطاني السابق توني بلير، وتكونت اللجنة الرباعية من كلاً من الولايات المتحدة ، روسيا ، الاتحاد الأوروبي ، الأمم المتحدة ، وقد وضعت تلك اللجنة خارجة طريق لحل القضية الفلسطينية على ثلاث مراحل وتضمنت المرحلة الثالثة والأخيرة مناقشة قضايا الحل النهائي ومنها إنهاء الاحتلال الذي يرى عام 1967 وإيجاد حل واقعي وعادل ومتفق عليه لموضوع اللاجئين وحل متفاوض عليه لوضع مدينة القدس، يأخذ في الاعتبار اهتمامات كلا الطرفين ، السياسية والدينية ويحمي المصالح الدينية لليهود والمسيحيين

والمسلمين في المدينة بما يحقق رؤية حل الدولتين .

وكعادة الإدارات الأمريكية السابقة من القيام بعملية إفراغ لأي مضمون حقيقي لكل الاتفاقات بين الطرفين لم تشذ إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن عن ذلك النهج، فقد أقدمت تلك الإدارة الأمريكية على تقديم ضمانات عامة لإسرائيل تفضي إلى تناقض لكل ما تم طرحه من قبل للجنة الرباعية بعد أن رفضت إسرائيل أولاً التوقيع على تلك الخريطة، وأهم تلك الضمانات:

1. الموافقة الأمريكية على احتفاظ إسرائيل بمواقع عسكرية في غزة وحقها في اقتحام القطاع وملاحقة عناصر أو منظمات فلسطينية للدفاع عن أمن إسرائيل .
2. إلغاء حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم داخل إسرائيل وعدوتهم إلى الدولة الفلسطينية الوليدة .
3. الإقرار بوجود مراكز سكانية إسرائيلية في الضفة ومن حق إسرائيل ضم مستوطنات في الضفة [57].
4. عدم واقعية العودة لحدود 1949م [58].

على أن مضمون النقطة 4 في الإقرار بوضع مدينة القدس يعود لصالح الرؤية الإسرائيلية التي ترفض تقسيم المدينة واعتبارها عاصمة موحدة لإسرائيل ، كما تمثل تلك النقطة خروج كلي على كل القرارات الصادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن وحتى خارطة الطريق التي تم اعتمادها [59].

وإذا كان الباحث قد تحدث في المبحث السابق عن إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريجان من أنها كان النتيجة الطبيعية الأولى لإفراز التيار اليميني الصهيومسيحي؛ فإن هذه الإدارة الأمريكية برئاسة جورج بوش الابن هي النتيجة الأخرى لأفراد ذلك التيار ، حيث كان يعتبر نفسه أحد الجنود الذين استدعاهم الرب لتنفيذ نبوءات الكتاب المقدس – التورات – وان كل ما يقوم به تجاه إسرائيل هو أمر إلهي، وكذا محاربة وقتال الأشرار، أمثال صدام حسين وياسر

(57) اشرف عبدالله ياسين ،(2009) السياسة الأمريكية وتطور عملية السلام ، مجلة النهضة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة، العدد 4 ، ص49.

(58) تقارير ووثائق ،(2008) بوش في الشرق الأوسط ،يهودية إسرائيل وإسقاط حق العودة ، شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، العدد (128، ص 224.

(59) عماد جاد ،(2008) إسرائيل ولقاء أنا بولس ، السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 171 ، ص 106.

عرفات، وعند انفضاح أمر تلك الضمانات وإصدار الجانب الفلسطيني الالتزام بما ورد في خريطة الطريق، قامت الإدارة الأمريكية تلك بعملية ابتزاز جديد تجاه الفلسطينيين ودعت إلى ضرورة إجراء انتخابات ديمقراطية في فلسطين قبل الاستمرار في مفاوضات السلام حتى يكون للفلسطينيين ممثلين حقيقيين منتخبين وليس مفروضين عليهم في تحدي لسلطة المنطقة، وقد استجابت السلطة الفلسطينية لذلك [60]، وأجريت الانتخابات والتي أفرزت اغلبيةً لحركة حماس في المجلس التشريعي – الوطني الفلسطيني وتم تشكل حكومة وحدة وطنية ، وعندها سارعت نفس الإدارة الأمريكية إلى عدم الاعتراف بتلك الحكومة وإيقاف كافة المساعدات ، والطلب من حماس الاعتراف بإسرائيل وكذا التخلي عن السلاح، وإلغاء كل ما صدر أو قيل عن تدمير إسرائيل ونبذ الإرهاب والقبول بالشروط الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية [61].

ودخلت عملية السلام مرة أخرى طور التجميد حتى عام 2008م، وهو أمر قامت تلك الإدارة فقط بمراجعة تفاهمات اللجنة الرباعية وقبل انتهاء ولاية جورج بوش الابن تقدمت اللجنة الرباعية باقتراح عقد محادثات سلام بناءً على رؤية خارطة الطريق في منتجع أنابوليس في الولايات المتحدة والذي لم يتمخض عنه شيء سواء تم اتبع ذلك الاجتماع عدوان إسرائيل على قطاع غزة في نفس العام 2008م بدعم وتأييد ومباركة أمريكية واضحة ، بحجة حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها [62].

وعقب صعود إدارة جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية – باراك أوباما – والتي لم تأتِ بجديد في ذلك الاتجاه، فقد ظهرت على إدارته العديد من التناقضات التقديم ثم التراجع والتي حاولت من خلالها إعطاء انطباعاً بأنه قد يرسم ملامح للحل، وهو ما جعل الباحث يطلق على تلك المرحلة مرحلة سياسة المد والجزر ، على الرغم من أن برنامج أوباما الانتخابي قد حمل فقرة عن ضرورة قيام سلام عربي – إسرائيلي بما في ذلك سلام مع الفلسطينيين ، وأنه مع حل الدولتين ،وفي أول اختبار عملي لتلك الإدارة، وذلك عقب قيام أوباما بزيارة للمنطقة شملت تركيا ومصر وإسرائيل والسعودية تراجع عن كثير من وعوده للفلسطينيين وذلك أثناء إلقاء خطابين

(60) على سمور ،(2002) رؤية بوش ، انخراط أمريكي في المشروع الشاروني ، شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، بيروت، العدد 107 ، ص 207.

(61) أسامة الغزالي حرب ،(2006) فلسطين تحت حكم حماس ، السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 164 ، ص 6-7 .

(62) محسن محمد صالح ،(2009) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ، شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، العدد 133 ، ص 234 – 235 .

في كل من مصر وتركيا وتجاهل تماماً الحديث عن الاستيطان اليهودي وتهويد مدينة القدس ، ثم أعلن أن مدينة القدس هي العاصمة الموحدة لإسرائيل[63] وفي محاولة لامتصاص رد الفعل العربي قام أوباما بتعيين مبعوث للسلام – والذي قام بأول زيارة للمنطقة والتي طالب فيها رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو التوقف عن الاستيطان في مدينة القدس من أجل أن تبدأ المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها عام 2008م، إلا أن الطلب رفض وتم إفشال تلك الجولة الأولى وعقب ذلك تدخل أوباما بحيلة أخرى مضمونها الاتفاق الآن والسلام لاحقاً، بحيث يكون هناك فترة انتقالية مدتها عشر سنوات لحسم القضايا النهائية ومنها قضية مدينة القدس ، لكن في نفس الوقت امتنعت الإدارة الأمريكية عن إعطاء أي ضمانات للجانب الفلسطيني وخاصة في موضوع الاستيطان ومدينة القدس ، وهو أمر جعل الفلسطينيين يرفضون ذلك السعي الأمريكي الجديد ، وهو الأمر الذي دفع بالمبعوث الأمريكي بتقديم استقالته وتجمدت تحركات تلك الإدارة الأمريكية عند ذلك الحد خلال الفترة الرئاسية الأولى لأوباما.

وعقب ذلك الأمر ومع تكرار التنكر الأمريكي لكل الوعود التي قدمها واستمرار تقديم الدعم والتبريرات للجانب الإسرائيلي وعدم حصول الفلسطينيين على أي وعد من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة، قررت السلطة الفلسطينية التوجه إلى الأمم المتحدة للحصول على حقوقها في مدينة القدس وفلسطين عموماً، حيث تقدمت بطلب الحصول على صفة دولة غير عضو في الأمم المتحدة عام 2011م، أي دولة مراقب غير عضو وقامت إدارة أوباما بممارسة شتى أنواع الضغوط والتهديد على السلطة الفلسطينية وقطع المساعدات عنها والتوقف عن دعم الأمم المتحدة في حال صوتت الجمعية العامة الأمم المتحدة مع الطلب الفلسطيني، وقد استجابت السلطة الفلسطينية رداً لتلك الضغوط الأمريكية لكنها في نفس الوقت تقدت بشكوى لمجلس الأمن الدولي تطالب فيه بإدانة إسرائيل عن بناء المستوطنات في القدس والتوقف عن البناء ، فقامت الإدارة الأمريكية باستخدام حق الفيتو ضد ذلك السعي ، ثم أقدمت على خطوة أخرى، وتمثلت في ممارسة ضغوط وسحب تقرير المحقق الدولي جول ستون، وعدم عرضه أو مناقشته في الأمم المتحدة، وهو التقرير الذي شكل جزءاً كبيراً جداً منه إدانة لحرب إسرائيل ضد غزة عام 2008م والإقدام على ممارسات تتنافى مع القانون الدولي حتى بعد وقف ذلك العدوان على غزة [64].

وعند هذا الحدِّ قررت السلطة الفلسطينية أن تتجاوز كل الضغوط الأمريكية وغيرها،

(63) احمد ذياب ،(2008) استراتيجية أوباما ، السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،القاهرة ، العدد ، 176 ، ص 120.
(64) تقارير ووثائق ،(2010) مدخل إلى تقرير غولد ستون ، شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، العدد 134، ص 159.

وتتقدم بطلب الحصول على صفة دولة مراقب في الأمم المتحدة لمجلس الأمن وعند عدم حصولها على الأصوات المطلوبة في مجلس الأمن تقدمت بالطلب ذاته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة استناداً إلى القرار الدولي 181/2 لعام 1947م، وصوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح القرار بحصوله على غالبية الأصوات 138 صوتاً من أصل 188 دولة مشاركة، وعارضت القرار 9 دول وامتنعت عن التصويت 41 دولة [65].

وفي محاولة أخيرة من إدارة أوباما، وفي تغير أخير في سياستها تجاه القدس، وعقب التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة تقدمت تلك الإدارة بمقترحات أخيرة تمثلت في أن يمد أجل التفاوض حتى عام 2014م، للوصول إلى جعل جزء من القدس عاصمة لإسرائيل وليس كل القدس، وتكون الدولة الفلسطينية بحدود مؤقتة حتى الانتهاء من تحقيق السلام الكامل ويتم التفاوض على حدود عام 1967م وقيام دولة فلسطين بجانب إسرائيل عند تلك الحدود ، وهو أمر رفضته إسرائيل بحجة أن تلك الحدود لا توفر الأمن لإسرائيل وفي عام 2016م امتنعت تلك الإدارة الأمريكية عن التصويت على قرار طالب بعدم الاعتراف باي تغيير تجاه القدس في حدود 4 يونيو 1967م، ولم تحقق تلك الإدارة أي شيء أو تضيف جديد عما كان الحال في الإدارة السابقة.

وفي الذكرى المئوية لصدور وعد بلفور لقيام وطن قومي لليهود في فلسطين عام 1917م ، أعلن الرئيس الأمريكي ترامب في 2017/12/6م الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل والبدء بالتحضيرات بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس ، وهو ما يعد خروجاً عن ثوابت السياسة الأمريكية تجاه القدس منذ 70 عاماً لكلا الحزبين ، والتي نصت على جعل القدس ضمن قضايا الوضع النهائي [66].

ورغم أن ذلك الإعلان قد حمل بعض التناقض بما يوحي أنه ما زال ملتزم بتلك الثوابت السابق الحديث عنها ، حيث أكد في خطاب الإعلان بعد الاعتراف بالقدس والبدء من نقل السفارة أن الولايات المتحدة لن تتخلى عن التزامها القوي بالوصول إلى اتفاق سلام دائم وستستمر في دعم اتخاذ قرار حول قضايا الوضع النهائي .

ويعتقد الباحث أن مغزى ذلك التناقض هو من أجل فرض أمرٍ واقعٍ جديدٍ على الفلسطينيين في موضع القدس بحيث تقتصر المباحثات لقضايا الوضع النهائي للقدس حول تقرير

(65) يوميات الوحدة العربية ،(2013) نوفمبر 2012، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 407 ، 2013، ص 219.

(66) سامي السلامي ،(2019) ترامب والحلفاء « تعظيم المكاسب الأمريكية » ، الساسة الدولية ، مركز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 215 ، ص 94.

إبعاد سيادة إسرائيل على القدس من خلال ترسيم الحدود النهائية لصالح إسرائيل في القدس، وهذا النوع من التصريحات المتناقضة قد مارسته أغلب الإدارات الأمريكية السابقة وأفضت جلها فرض واقع جديد على الفلسطينيين ومنع تحرك مضاد ، وما يؤكد ما ذهب إليه الباحث هو التبريرات التي حاول ترامب أن يصبغها حول ذلك وهي تبريرات سياسية ولاهوتية بروتستانتية والتي يلتزم ويؤمن بها المرشحين ذات التوجه اليمني في الحزب الجمهوري تحديداً[67] .

فعلى الرغم من أن ترامب قد برر ذلك الاعتراف سياسياً بقوله إنه قام بتطبيق قانون الكونجرس لعام 1995م، والذي طالب فيه بالاعتراف بالقدس عاصمة أبدية موحدة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية للقدس .

إن التبريرات اللاهوتية كانت أقوى وحاضرة وقد أكد عليها مسبقاً في العديد من المناسبات، حيث أكد إيمانه المطلق بروايات الكتاب المقدس القديم، فقد قال في تجمع انتخابي للبروتستانت الإنجيليين والذين يشكلون 25% من البروتستانت و 80% من القاعدة التصويتية له – أن الله قد اختاره لتنفيذ إرادته للتعجيل بعودة المسيح الثانية، وأن موقفه من الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية للقدس لا يتعلق بموقف سياسي بل بتحقيق نبوة الرب ثم كرر نفس المعنى في جمع انتخابي عام 2016م عندما التقى بالداعمين لحملته الانتخابية من منظمة إيباك المنظمة الرئيسي للوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة، وتمثل هذه الخطوة وجهة نظر الباحث مقدمة لكثير من الأفعال القادمة التي سوف ترسخ سياسة إسرائيل في مزيد من الاستحواذ على القدس.

(67) وليد محمود عبدالناصر ،(2019) الجذور التاريخية لنخب اليمين الأمريكي ، السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 215 ، ص 84.

الخاتمة

حاول الباحث من خلال هذا البحث التعرف على مجمل السياسات والتفاعلات الأمريكية تجاه القدس، والتي مثلت واحدةً من أعقد القضايا في الصراع العربي –الإسرائيلي- لما لها من أهميةٍ دينيةٍ وحضاريةٍ لدى أطراف الصراع كافة، وكذا لدى النخب السياسية والاجتماعية والشعبية في الولايات المتحدة، وذلك انطلاقاً من مغالطات لاهوتية لكنها ترسخت وأضحت واحدةً من أصدق الأحداث لديهم ، وقد توصل الباحث إلى القول: إنه لولا تلك المغالطات اللاهوتية التي آمن بها المجتمع الأمريكي أفراداً ومؤسسات لما تمكنت إسرائيل من تحقيق أي نجاح في قضية القدس.

وقد توصل الباحث إلى الإجابات التالية بالنسبة للأسئلة البحثية:

بالنسبة لسؤال المشكلة البحثية الرئيس بين البحث أن دور اللاهوت البروتستانتي الأمريكي كان له الدور الأمضى في تقرير السياسات الأمريكية تجاه القدس، لكن تم تغليف ذلك الدور علناً بغلاف سياسي، وهو بكل أسف ما صدقته الكثير من دوائر السياسات العربية.

وبالنسبة للأسئلة الفرعية فإنّ الباحث قد توصل إلى أنه لم تقدم أي مبررات لاهوتية بشكل علني أمام الرأي العام الأمريكي أو العالمي تجاه قضية القدس، إنما كانت تقدم مثل تلك المبررات أمام العديد من التجمعات السياسية الخاصة الأمريكية للحصول على المساعدات المختلفة لدعم الحملات الانتخابية رئاسية أو تشريعية ، وبالنسبة للمبررات السياسية فقد انحصرت في اتجاهين:

الأول: أن قضية القدس يجب أن تعالج كإحدى القضايا النهائية لحل الصراع العربي –الإسرائيلي-

الثاني: هو محاولة تأطير قضية القدس إلى صراع حول ممرات أو مجموعة من الأبنية يمكن نقلها أو ضمها أو تحويل مسارها من جهة لأخرى وتنتهي المشكلة .

أما بخصوص التغيرات في سياسة الولايات المتحدة تجاه القدس أثناء وبعد انتهاء الحرب البادرة، فإن التغير الأبرز تمثل في التراجع الكبير من كون القدس عاصمة للدولتين الفلسطينية والإسرائيلية إلى كونها عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل ، وكذا الإقدام على اتخاذ سياسات أكثر تحيزاً لإسرائيل في قضية القدس مهما كانت الأفعال الإسرائيلية غير شرعية أو غير قانونية ، وكذا التخلي عن كل المرجعيات الدولية في حل قضية القدس إلى جعلها مرهونة بموافقة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ، وكان التغير الأبرز هو موافقة الرئيس الأمريكي ترامب على تطبيق قرار مجلس النواب الأمريكي الصادر عام 1995م في الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة أبدية لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس .

المراجع

1. محمود النجيري،(2003) هو مجدون، مكتبة النافذة، القاهرة،ط1، ص 8-9 .
2. مأمون الحسين،(2003) البعد الديني وتجلياته العنصرية في العلاقات الأمريكية – الصهيونية ، دراسات باحث / مركز باحث للدراسة، بيروت، العدد 1 ، ط1،ص24.
3. كلي فورد لونجي،(2003) الشعب المختار الأسطورة التي شكلت إنجلترا وأمريكا، ترجمة قاسم عبده قاسم، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة ، الجزء الأول، ط1، ص 39 – 40.
4. يوسف الحسن،(2002) جذور الانحياز : دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، سلسلة محاضرات الإمارات 58، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو طبي ، ص 12.
5. رضا هلال،(2001) المسيح اليهودي ونهاية العالم: المسيحية السياسية والأصولية في أمريكا، مكتبة للشروق،ص31.
6. جريس هالس، (2003)النبوءة والسياسة، ترجمة محمد السماك، دار الشرق، القاهرة، ص 101 -107 .
7. سمير مرقص ،(2003) الإمبراطورية الأمريكية ، ثلاثية الثروة ، الدين ، القوة ، من الحرب الأهلية إلى ما بعد سبتمبر، مكتبة الشروق الدولية ، ص 37-40.
8. رضا هلال،(1998) تفكك أمريكا، الإعلامية للنشر، القاهرة، ص79.
9. شفيق مقامر،(1992) المسيحية والتوراة، بحث في الجذور الدينية للصراع في الشرق الأوسط، دار رياض نجيب الريس، لندن ، ص160.
10. سمير مرقص،(2001) رسالة في الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية، مكتبة الشروق، القاهرة، ص107.
11. هنري فورد،(2004) اليهودي العالمي: المملكة اليهودية، نظرة أمريكية التأثير اليهودي على الحياة الأمريكية، ترجمة ، عبدالعظيم الورداني، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ج2، ص 52-61.
12. ريجينا الشريف،(1985) الصهيونية غير اليهودية : جذورها في التاريخ الغربي، ترجمة احمد عبدالله عبدالعزيز، سلسلة عالم المعرفة96، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، الكويت ، ص 214 – 215.

13. عادل المعلم،(2004) مقدمة في الأصولية المسيحية في أمريكا والرئيس الذي استدعاه الله ، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ص 126.
14. رضاء هلال ،(2003) الحرب الأمريكية العالمية : قيامة المحافظين الجدد واليمين الديني، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع ، القاهرة ، ص 111- 131.
15. نجوى إبراهيم محمود،(1968) السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القدس ، 1947 – 1956 – رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص 126- 127.
16. ميخائيل سلمان ،(1994) الإدارات الأمريكية وإسرائيل ، منشورات وزارة الثقافة السورية ، دمشق ،ص63.
17. فوزية صابر ،(2000) القدس وهيئة الأمم المتحدة ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، العدد 258، ص 41 -42.
18. سالم يوسف الكسواني ، المركز القانوني لمدينة القدس، دار النهضة العربية ، ب . س ن القاهرة، 23.
19. الموسوعة الفلسطينية،(1989) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ، المجلد الرابع ، ص 924 – 925.
20. محمد نصر مهنا ،(1979) مشكلة فلسطين أمام الرأي العالمي 1945 – 1967، دار المعارف ، القاهرة ، ص 178.
21. كامل أبو جابر ، (1971)الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ، معهد البحوث والدراسات العربية ،الجامعة العربية ، القاهرة ، ص 32 – 34.
22. هالة سعودي ،(2000) السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، في صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ص 243.
23. عبدالحليم بدوي ،(1971) الوضع الدولي لمدينة القدس ، دراسات في القانون الدولي ، دار الفكر العربي القاهرة، ص56 .
24. الجمعية العامة للأمم المتحدة ، قرار 2235.
25. الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار 2254.
26. خليل السامري ،(1982) الخطة الصهيونية لتهويد القدس العربية ، شؤن عربية ،

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، تونس ، العددان 19/20 ، ص 49 – 51.

27. نظمى الجعبة،(2002) تاريخ الاستيطان اليهودي في البلدة القديمة في القدس ، الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، العدد، 50، ص 105- 106.

28. إسماعيل صبري مقلد ،(1986) الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط ، الأبعاد الإقليمية والدولية ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ص 304 – 321.

29. حسنا نافعة ،(1984) مصر والصراع العربي الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص 57.

30. وليم كوانت ،(1977) عشرات سنوات من القرارات السياسية الأمريكية تجاه النزع العربي الإسرائيلي 67 – 1976، الهيئة العامة للاستعلام ، القاهرة ، ص 123.

31. جعفر عبدالسلام ،(1980) معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، دراسة تأصيلية وتحليلية على ضوء أحكام القانون الدولي ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة ، ص30.

32. نبيل عبدالغفار،(1982) السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي من حرب أكتوبر حتى اتفاقية كامب ديفيد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ص22.

33. سامي حكيم ،(1981) القدس والتسوية ، دار النضال ، بيروت ، ص 99.

34. إسماعيل صبري مقلد ،(1983) الاستراتيجية الدولية في عالم متغير: قضايا ومشكلات ، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، ص 62 – 66.

35. سعد الدين إبراهيم ،(1982) مبادرة ريجان ، السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 67، ص 146 - 147.

36. احمد صدقي الدجاني ،(1991) قضية فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي بعد حرب الخليج، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 148 ، ص 74 – 76 .

37. قيس خزعلي جواد الفذاوي ،(1991) الدور الفرنسي في حرب الخليج ، مستقبل العالم الإسلامي ، مركز دراسات العالم الإسلامي ، مالطا ، العدد 3، ص 108 – 111.

38. محمد السيد سعيد ،(1992) مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج ، عالم المعرفة 158، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، الكويت ، ص 250.

39. هالة سعودي ،(1995) الوطن العربي والولايات المتحدة الفرص والقيود ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 257 – 258.

40. ودودة بدران ،(1996) الإدارة الجديدة ومفاوضات السلام العربية الإسرائيلية في جمال عبدالجواد (محرر) الوطن العربي والولايات المتحدة ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ،الجامعة العربية، 155 ، 157.

41. مصطفى علوي (محرر) (1994)المفاوضات العربية الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ص 613 – 616.

42. جواد احمد (محرر)(1998) المدخل إلى القضية الفلسطينية ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ، ص 487.

43. وحيد عبدالمجيد ،(1992) مفاوضات السلام ومشكلات الأداء التفاوضي العربي ، السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 108 ، ص 186 – 187 .

44. عبدالمنعم المشاط ،(1993) الولايات المتحدة الأمريكية في مجال السياسة الخارجية ، في الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط ، مركز البحوث والدراسات السياسية ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ص 8.

45. احمد الرشيدي (محرر)(1997) القضية الفلسطينية وإمامة المستقبل ، أعمال المؤتمر السنوي الحادي عشر للبحوث السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، 16-20.

46. عماد جاد ،(1996) آثار التحالف الأمريكي – الإسرائيلي على عملية التسوية ، السياسية الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 125، ص 74 – 75.

47. عبد العاطي محمد ،(2002) أمريكا والأمم المتحدة ، في الإمبراطورية الأمريكية صفحات من الماضي والحاضر ، ج 3 مكتبة الشرق ، القاهرة ، ص100.

48. احمد كامل شعث ،(1996) القدس الجريح ، محور الصراع الأبدي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ص 280-281.

49. اشرف عبدالله ياسين ،(2009) السياسة الأمريكية وتطور عملية السلام ، مجلة

النهضة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة، العدد 4 ، ص49.

50. تقارير ووثائق ،(2008) بوش في الشرق الأوسط ،يهودية إسرائيل وإسقاط حق العودة ، شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، العدد (128، ص 224.

51. عماد جاد ،(2008) إسرائيل ولقاء أنا بولس ، السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 171 ، ص 106 .

52. على سمور ،(2002) رؤية بوش ، انخراط أمريكي في المشروع الشاروني ، شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، بيروت، العدد 107 ، ص 207.

53. أسامة الغزالي حرب ،(2006) فلسطين تحت حكم حماس ، السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 164 ، ص 6-7 .

54. محسن محمد صالح ،(2009) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ، شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، العدد 133 ، ص 234 – 235 .

55. احمد ذياب ،(2008) استراتيجية أوباما ، السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،القاهرة ، العدد ، 176 ، ص 120.

56. تقارير ووثائق ،(2010) مدخل إلى تقرير غولد ستون ، شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، العدد 134، ص 159.

57. يوميات الوحدة العربية ،(2013) نوفمبر 2012، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 407 ، 2013، ص 219.

58. سامي السلامي ،(2019) ترامب والحلفاء " تعظيم المكاسب الأمريكية " ، الساسة الدولية ، مركز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 215 ، ص 94.

59. وليد محمود عبدالناصر،(2019) الجذور التاريخية لنخب اليمين الأمريكي ، السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 215 ، ص 84.